مؤشرات الاستدامة في الأنشطة التنموية لمؤسسات المجتمع المدني دراسة لبعض الجمعيات الأهلية في مدينة شبين الكوم

د. أمل سعد(*)

ملخص الدراسة

بحثت هذه الدارسة في موضوع مؤشرات الاستدامة في الأنشطة التنموية التي يقوم بها قطاع من قطاعات مؤسسات المجتمع المدني وهو قطاع الجمعيات الأهلية، وقد سعت الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيس وهو: ما مؤشرات الاستدامة في الأنشطة التنموية لمؤسسات المجتمع المدني؟

وللإجابة على السؤال السابق قامت الباحثة بدراسة ميدانية اعتمدت فيها على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وللحصول على البيانات المطلوبة، قامت الباحثة بتصميم مقياس استهدف تحديد مؤشرات الاستدامة في الانشطة التنموية لأحد قطاعات المجتمع المدني وهو قطاع الجمعيات الأهلية.

وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية في مدينة شبين الكوم وهي العاصمة الإدارية لمحافظة المنوفية، وتم تطبيق الدراسة على عينة غرضية بلغ حجمها ٢٥٠ مفردة، وقامت الباحثة بسحب مفرداتها من العاملين والمترددين على عدد من الجمعيات الأهلية بمجتمع البحث.

وخلصت الباحثة إلى عدد من النتائج لعل من أهمها تدني الوزن النسبي المرجح لمؤشرات الاستدامة في أنشطة الجمعيات الأهلية في المجال الاجتماعي والاقتصادي في حين حصلت المؤشرات في المجال الثقافي والبيئي على وزن نسبي مرتفع أو متوسط، كما كشفت النتائج أيضا وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور الإناث في البعد الثقافي (المؤشرات الثقافية) لصالح عينة الذكور، وأيضا وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئتين على البعد البيئي والصحي (المؤشرات البيئية والصحية)

(*) أستاذ علم الاجتماع المساعد - كلية الآداب، جامعة المنوفية .

تمهيد

أصبح من المسلم به على نطاق واسع الاعتراف بالدور الحاسم الذي تمارسه مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع والنهوض به ، حيث تؤكد التقارير الدولية على المكانة الكبيرة التي تحتلها أنشطة تلك المؤسسات في تحقيق التنمية والدفع بمقدرات المجتمعات للرقي والتقدم[١], وقد عول الكثيرون على تلك المؤسسات في إحداث نقلة نوعية في مستوى الحياة بالنسبة لقطاع كبير من البشر، خاصة في تلك البلدان التي تعاني من نقص حاد في مقدراتها الضامنة لحراك فاعل للتنمية[٢].

إن الظروف التي تمر بها البلدان التي كانت تصنف في القرن العشرين على انها بلدان العالم الثالث صعِّد من صور الأزمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها تلك البلان على طوال العقود المنقضية من القرن المنصرم حتى الآن، وذلك على العكس تماما من البلدان الغنية التي أصبحت الآن تتحدث عن التنمية فيما بعد الاستدامة [٣]

لقد أصبحت راهنات التنمية في البلدان النامية الفقيرة محل مراجعة، في ظل ما بات يطلق عليه الرأسمالية الجديدة[٤] ، وفي هذا الصدد تشير التقارير إلى أن العالم يوجد العديد من التحديات في كافة أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية/ الصحية, فما زال أكثر من مليار شخص يعيشون في فقر مدقع, وثمة حالة حادة من عدم المساواة في الداخل بين الدول, في الوقت ذاته أدت انماط الاستهلاك والانتاج غير المستدامة في التكاليف الاقتصادية والاجتماعية إلى مزيد من الاعباء والتحديات التي تواجه مساعي كافة بلدان العالم نحو تحقيق نمط آمن من التنمية.[٥]

في ظل تلك الأوضاع الاقتصادية أصبحت البلدان النامية في حاجة ماسة إلى إعادة النظر في مقدراتها عسى أن تجد فيها ما يعينها على النمو وتحقيق حالة من الصمود في ظل توحش المساعي الرأسمالية في مرحلتها المعولمة.

هنا تبرز على الساحة الأهمية التي يحظى به قطاع يعد واحد من أهم القطاعات العاملة في تنمية المجتمع، هذا القطاع أطلق عليه العديد من المسميات لعل أحداها (القطاع الثالث) يوضح لنا المكانة التي يحتلها عند الحديث عن التنمية على كافة

مستوياتها، ألا وهو قطاع المجتمع المدني، خاصة في البلدان النامية والتي دلت التجربة التاريخية على ضعف دور مؤسسات الدولية في تحقيق التنمية الناجزة. (٦)

لقد أصبح المجتمع المدني واحد من أهم الوسائل التي يمكن أن تقلل من الفجوات بين المجتمع والدولة من ناحية ، وبين الفرد والحياة العامة من ناحية أخرى ، الأمر الذي يمكن أن يسهم في مواجهة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يتعرض لها أفراد المجتمع المترتبة على التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعاصرة (٧), فضلا عن ذلك أصبح المجتمع المدني ينظر إليه وعلى نطاق واسع من قبل المنظمات الدولية بوصفة الآلية الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وعلى كافة المستويات الاجتماعية. (٨)

ففي ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلدان النامية _ومن بينها مصر_ أصبحت هناك حاجة ماسة للأدوار المختلفة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية، لكن السؤال هنا: هل تقوم تلك المؤسسات بدور حقيقي في تحقيق تنمية المجتمع؟

إن تاريخ مؤسسات المجتمع المدني في مصر تاريخ ليس بهين حيث تضرب تلك المؤسسات بجذورها طويلا لتمد إلى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فالوقف والتكايا والأسبلة ودود البر والإحسان... إلخ ما هي إلا صور _ولو بسيطة_ لمؤسسات المجتمع المدني التي كانت تقوم بدور مهم في تنمية المجتمع وخدمة أفراده.

فإذا كانت تجربة المجتمع المصري مع مؤسسات المجتمع المدني تجربة ثرية، فإن الظروف التي يمر بها المجتمع في الوقت الراهن، يجعل الدور المعقود على تلك المؤسسات يفوق في طبيعته وحجمه ما كان يؤمل في السنوات السابقة من المجتمع المدني.

من هنا جاءت فكرة البحث الراهن، الذي سيركز الضوء على مدى توافر مؤشرات الاستدامة في أنشطة المجتمع المدني التنموية في مجتمع البحث.

أولا- مبررات الدراسة:

١- ما اعلنته المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية خاصة الأمم المتحدة (تحديدا البرنامج الإنمائي) من تراجع كبير في قدرة البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية خلال العقد الأول وبداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وتأكيدها على الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في هذا الصدد. [٩]

٢- كثرة مؤسسات المجتمع المدني في الوقت الراهن، مع تنوع المجالات التي تعمل فيها تلك المؤسسات، فمن واقع التقارير الدولية باتت أنشطة المجتمع المدني تشمل العديد من المجالات ونطاقات الأنشطة الإنسانية من الاهتمام بقضايا المناخ والبيئة والجفاف وندرة الموارد مرورا بقضايا الفقر وما إلى غير ذلك من قضايا التنمية البشرية.[١٠]

٣- الأهمية التي باتت تستحوذ عليها قضايا التنمية المستدامة في الوقت الراهن، خاصة في ظل التراجع الواضح الذي باتت تشهده الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة، فإذا ما أخذنا في الاعتبار الظروف الاقتصادية التي تمر بها مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١، أمكن لنا التأكيد على أهمية الدور الذي يعول على مؤسسات المجتمع المدني فيه لإنجاز جانب كبير من النهوض بالمجتمع.

٤- إن الطموح الكبير وارتفاع سقف الآمال المعقودة على ما يمكن ان تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية بوجه عام والتنمية المستدامة على وجه الخصوص, يجعل من المهم أن تخضع أنشطة تلك المؤسسات للبحث العلمي.

٥- إن النتائج الذي ستخلص إليها هذه الدراسة ستلقي الضوء وبشكل دقيق على واقع عمل مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع المصري، ومن ثم يمكن لتلك النتائج أن تكون فاعلة بالنسبة للمسئولين عن وضع السياسات والقوانين والتشريعات التي تنظم عمل تلك المؤسسات فضلا عن العاملين بها.

ثانيا- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

شهد العالم منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين حزمة من التحولات الضخمة كانت بدايتها انتهاج مجموعة من البلدان الغربية الصناعية ما عرف وقتها بسياسات الإصلاح الاقتصادي عبر برامج لإعادة هيكلة الانظمة الاقتصادية عبر التخلي عن الملكية العامة لصالح القطاع الخاص, وكانت بريطانيا النموذج الأكثر وضوحا في تطبيق سياسة الخصخصة، حيث تمكنت بريطانيا خلال تلك الفترة وعبر سياستها التاتشرية من التخلي عن الأصول العامة المملكة للدولة في العديد من القطاعات الاقتصادية مثل شركة الغاز وشركة الاتصالات وغيرها من الكيانات الاقتصادية المملوكة للدولة. وقد انتقلت حمى الخصخصة للعديد من الدول الغربية، فسارت جميعها تقريبا على ذات الطريقة الذي بدأته بريطانيا وهو الطريق الذي رسمه لها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واتسعت الدعوات نحو تصدير سياسة الخصخصة للبلدان الأخرى خارج القارة الصناعية.

وكانت مصر من أولى الدول في المنطقة العربية بل وفي الشرق الأوسط الذي بدأت بتطبيق سياسة الخصخصة عبر روشته قدمها في ذلك الوقت كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكانت فحوى تلك الروشته هي التخلي عن القطاع العام وتصفيته عبر برنامج اطلق عليه في ذلك الوقت برنامج التكيف الهيكلي عبر حزمة متنوعة من القوانين والبرامج نفذت تحت برنامج أكبر أطلق عليه برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وخلال سنوات قليلة تم بيع العديد من الكيانات الاقتصادية المملوكة للدولة، ولم ينتهي العقد الأخير من القرن العشرين حتي أصبح برنامج الخصخصة برنامج نافذا ومحققا للهدف الذي أنشئ من أجله (تصفية القطاع العام). من هنا بدأت مصر تدخل في مرحلة جديدة وبدأت التحولات ذات المنشأ الاقتصادي تعصف بالمجتمع ولم تكن مصر قد انتهت بعد من قياس النتائج التي ترتبت على تطبيق سياسة الخصخصة، إلا وبدأ العالم اجمع الدخول في مرحلة جديدة من التحولات أطلق عليها مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مسمى (العولمة).

لاقت قضايا العولمة رواجا غير مسبوق من خلال تلك الفترة، وأصبح الحديث عنها يملئ المحافل العلمية ومحط انظار المشتغلين بالبحث العلمي في علوم شتى، كلا يبحث فيها وفقما يتناسب مع توجهاته العلمية، واصبح ثمة إجماع على أن تلك الظاهرة تمثل مرحلة جديدة في تطور النظام الرأسمالي تحاول إعادة صياغة العالم وفقا للنهج الرأسمالي الغربي عامة والأمريكي منه على وجه الخصوص.

وفي ظل هذا الخضم من التحولات وجد المواطن المصري نفسه واقع تحت وطأة تأثير سياسات لا تعني المواطن العادي في شيء، إلا أنه رغم ذلك بات خاضعا متأثرا لما تتركه من آثار عميقة ضربت المجتمع في كافة أرجاءه. فخلال سنوات قليلة بدأت الدولة تنسحب من الاقتصاد وترك إلى حد كبير لرأسمالية جديدة، رأسمالية معولمة ومرتبطة أشد الارتباط بالنظام الاقتصادي الجديد والمعولم في ذات الوقت، ومن ناحية أخرى أفل نجم القطاع العام, وهو المشغل الرئيس للقوى العاملة مدار عقود طويلة تعود إلى منتصف العقد الخامس من القرن العشرين.

والصورة السابقة لا تشكل بالقطع كافة الملامح الحقيقة لحال المجتمع المصري بعد تطبيق سياسات التكيف الهيكلي والدخول في مرحلة الاقتصاد المعولم، بل هي جزء منه، جزء نستطيع أن نفهم مقولة الدولة الرخوة هذا التعبير الذي استعاره جلال أمين ليصف به حال الدولة في مصر الواقعة تحت وطأة سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

فإذا انتقلنا للحديث عن التنمية في ظل تلك الأوضاع وجدنا أن معدلات النمو ووفقا للإحصاءات الدولية شهدت تراجعا غير مسبوق، ولم يعد بالإمكان الحديث عن دور فاعلا للدولة عبر القطاع العام عن تحقيق طفرات تنموية، بل يمكن القول بأن ما يعلن عبر مؤسسات الدولة الرسمية في الوقت الراهن أمر يحتاج إلى مراجعة وتدقيق.

إذن نحن في موقف يتطلب تظافر قوى تسد الفجوة التي اتسعت بين المجتمع ومؤسسات الدولة الرسمية، وهنا تتبدى أهمية الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني

وما يمكن أن تقوم به في هذا الشأن. فإذا كان الحديث عن التنمية على طوال العقود السابقة والتي تمتد إلى منتصف القرن العشرين، كان حديثا يمكن وصفه بالطوباوية، وذلك لأنه كان حديث مفعما بالأماني التي لا تدعمها سياسات حقيقية دافعة نحو تحقيق النماء، إذا كان هذه الحديث قد افضى إلى ما يمكن أن نطلق عليه إنجازات صفرية، فإن الظروف التي يمر بها المجتمع المصري في الوقت الراهن لا تسمح بأي حال من الأحوال بتكرار مثل تلك المهاترات.

لكن ما الحل؟ من وجهة نظر كباحثة يمكن الحل في مؤسسات المجتمع المدني، تلك المؤسسات التي أخذت على عاتقها خلال السنوات الأخيرة القيام بالكثير من الأدوار التي عرفت (تقليديا) على أنها من أدوار الدولة، فمن رعاية الأيتام وأصحاب الاحتياجات الخاصة، مرورا بكبار السن والخدمات الصحية والتعليمية والتدريب والتأهيل أصبحت مؤسسات المجتمع المدني كيانا فاعلا في تولى زمام العمل التنموي في المجتمع دون أن يعني ذلك إلغاء دور الدولة.

تطرح مؤسسات المجتمع المدني في مصر نفسها على أنها شريك أساسي في العمل المجتمعي بوجه عام والتنموي منه على وجه الخصوص، وتحفل برامج العمل الخاصة بتلك المؤسسات بالعديد من الأهداف ذات الطابع التنموي، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا (على أهمية هذا الدور): ما مؤشرات الاستدامة في الأنشطة التنموية لمؤسسات المجتمع المدني؟

يمثل التساؤل السابق القضية الرئيسة الذي ستبحث فيها هذه الدراسة، ولأجل اكتمال الصورة تطرح الباحثة أربعة أسئلة تشكل الحدود الإجرائية الذي سوف تتحرك فيها الباحثة لأجل الإجابة على السؤال السابق وهي:

- ما مؤشرات الاستدامة في الانشطة ذات الطابع الاجتماعي.
- ما مؤشرات الاستدامة في الانشطة ذات الطابع الاقتصادي.
- ما مؤشرات الاستدامة في الانشطة ذات الطابع الصحي والبيئي.
- ما مؤشرات الاستدامة في الانشطة ذات الطابع الثقافي.

ثالثا- أهداف الدراسة

- قياس مؤشرات الاستدامة للأنشطة الاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني.
- قياس مؤشرات الاستدامة للأنشطة الاقتصادية لمؤسسات المجتمع المدني.
- قياس مؤشرات الاستدامة للأنشطة الصحية والبيئية لمؤسسات المجتمع المدني.
- قياس مؤشرات الاستدامة للأنشطة الثقافية لمؤسسات المجتمع المدني.
- التعرف على دور المتغيرات الوسيطة (النوع، المستوى التعليمي) في تشكيل الرؤية الخاصة بمؤشرات الاستدامة لأنشطة المجتمع المدني.

رابعا- الإطار النظري للدراسة:

مفاهيم الدراسة

أ. مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته

وصف مصطلح المجتمع المدني بداية بأنه قد أسيء استخدامه في كثير من بلدان العالم(١١) كما وصف أيضا بأنه عانى من الغموض منذ بداية الحديث عنه في أروقة العلوم السياسية (١٢)، كما أوضح ماسترسون Masterson أن مصطلح المجتمع المدني يحتاج إلى مزيد من الجهود لتوضيح أبعاده.(١٣)، وأكد كل من "كار ونورمان" على المجتمع المدني مصطلح غامض اذ انه يتضمن على دينامية مستمرة تختلف باختلاف الزمان والمكان. (١٤)

وقد أشار برهان غليون إلى تعدد الانساق الفرعية التي ظهر مصطلح المجتمع المدني من خلالها، ومن ثم فإن عملية صياغة تعريف واضح محدد المعالم للمجتمع المدني عملية شائكة لا تخلو من الصعوبة والتشعب. (١٥)

من المحاولات المبكرة في تعريف مصطلح المجتمع المدني تعريف أسيبوف حيث نظر للمجتمع المدني بوصفه نسقا من التفاعل الاجتماعي الإنساني الذي يتخذ أشكالا اجتماعية تاريخية راسخة تقوم علي أساس التفاعل الاقتصادي المادي,

فالعلاقات التي تنشأ في إطار نسق تفاعلي اجتماعي معين هي علاقات اجتماعية تشكل في تشابكها وتداخلها بناءا اجتماعيا للمجتمع المدني .[١٦]

وفي التجربة العربية حظى مصطلح المجتمع المدني بالعديد من المسميات منها: (المجتمع الأهلي)، (المجتمع المدني الأهلي)، (تجمعات المجتمع المدني الأهلية). عرفت أماني قنديل " المجتمع المدني بأنه " مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تشغل المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير التسامح والاحترام والتراضي والإدارة السليمة للتنوع والخلاف ". [١٧]

وقد عرفه سعد الدين إبراهيم « المجتمع المدني بأنه : «مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف « . [١٨]

وعرف علي الزغبي المجمع المدني، بانه مجموع المنظمات والجمعيات والروابط الشعبية التي ينظم الناس اليها باختيارهم , وينشطون من خلالها , لتحقيق اغراض اقتصادية وسياسية وثقافية وفئوية , ويفعلون ذلك مستقلين عن الدولة . [١٩]

ومن التعريفات السابقة يمكن رصد قواسم مشتركة ينهض عليها المجتمع المدني وهي:

١ - **الطوعية أو الفعل الإرادي الحر :** المجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده, ولذلك فهو غير الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة "[٢٠]، والمجتمع المدني يتكون من الإرادة الحرة لأفراده كما أنه يختلف بذلك عن الجماعات القرابية الأخرى .[٢١]

٢ - **التنظيم المؤسسي.**

٣ - **الركن الأخلاقي والسلوكي.** [٢٢]

أما عن مصطلح المنظمات غير الحكومية Ngo›s ، فهوم مفهوم ابتكرته الأمم المتحدة في إحدى فقرات الميثاق فقرة ٧١ " أي تنظيم عالمي لا يقوم على أساس اتفاقية حكومية". (٢٣)

وقد بدأ استخدام هذا المصطلح من قبل الامم المتحدة عام ١٩٩٣م وذلك لوصف جميع المنظمات غير الحكومية غير التجارية ولا تهدف إلى الربح ولا تسعى إلى السلطة, وتعمل على توحيد الناس لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة تصب في تنمية المجتمع في كافة جوانبه.(٢٤)

وعرفت المنظمات الأهلية أيضا بأنها المنظمات التي تظهر في العديد من المجالات الخاصة بالخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي وخدمات الإغاثة والأزمات وما آلي ذلك والتنمية المحلية وجميعها منظمات تهدف لتقديم خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة في المقام الأول كما أنها منظمات غير هادفة للربح. (٢٥)

ب- مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها Sustainable Development

بدأ الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة يظهر في الأدبيات الدولية في أواسط الثمانينيات تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ علي البيئة, ففي استكهولهم (١٩٧٢) عقد أول مؤتمر يناقش التأثيرات المختلفة الناجمة عن الاستخدام السيئ للبيئة, وقد تمخض عن هذا المؤتمر توجه أساسي دفع العديد من بلدان العالم إلي سن القوانين والتشريعات التي تضمن الاستخدام الأمثل للبيئة .(٢٦)

وكان لدراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ علي الموارد الطبيعية القابلة للنضوب وعلي البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية, دورا كبيرا في انتشار المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة, وارتفاع درجة التلوث عالميا, وانتشر أيضا في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث.(٢٧)

ويذهب إيماس Emas إلى أن المفهوم ظهر إلى الساحة في منتصف الثمانينات حيث نشرت لجنة برونتلاند تقريرها بعنوان المستقبل المشترك في محاولة لربط قضايا التنمية الاقتصادية والاستقرار البيئي. وبذلك، تقدم هذا التقرير تعريف كثيرا ما يستشهد بها التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".[٢٨]

وقد ذهبت نبيلة حمزة إلى أن هذا المفهوم ظهر كرد علي الخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن أسلوب التنمية التقليدي الذي يقوم علي التنامي السريع لوتيرة الإنتاج, دون اعتبار الآثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي علي الموارد الطبيعية وعلي البيئة .[٢٩]

وقد وصف " أ. بورتني وم بيري E. Portney & M. Berry " التنمية المستدامة بأنها مصطلح متعدد الأوجه, يمكن النظر إليه من زوايا متعددة , ويؤكدان علي أن وجهة النظر التي يتبناها المرء عند دراسته التنمية المستدامة , تعتمد علي وجهة نظره الشخصية , والنظام الذي يتبعه. [٣٠]

ويعد مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقدته الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو (١٩٩٢) محطة مهمة في تاريخ التنمية المستدامة، وقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في المؤتمر التنمية المستدامة بأنها " ضرورة إنجاز الحق في التنمية , بحيث تتحقق علي نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. [٣١]

وعرف دستا Desta التنمية المستدامة بأنها " الوفاء باحتياجات الجيل الحالي بشكل فعال وجيد, دون تقليص المعروض من الموارد للأجيال القادمة " .[٣٢] وتبنى كل من خان وخان نفس المنظور الذي أشارا من خلاله إلى أن التنمية المستدامة تشير إلى الجهود المبذولة في الوقت الراهن لتعزيز القدرات على الاستفادة من المقدرات المتاحة مع الأخذ في الاعتبار الحرص على قدرة الأجيال القادمة من الاستفادة من تلك الموارد. [٣٣]

وقدم " ف . دوجلاس موسشيت " التنمية المستدامة بوصفها عملية تقوم على مبادئ تشير فيما يبدو إلي العدل في تلبية حاجات جميع الشعوب في الجيل الحالي, والعدل في تلبية حاجات أجيال المستقبل وأجيال الحاضر وتحقيق التوازن بين التنمية وصيانة البيئة.(٣٤)

هذا كما ذهب جودبادي Goodbody إلى أن التنمية المستدامة استراتيجية شامله , تستهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة بالمقدرات الاقتصادية , دون أن يعني ذلك مزيد من الجور علي البيئة , استغلال بطريقة يضمن بقاء المقدرات تلك للأجيال القادمة .(٣٥)

ويري " M. Adams . " أن مفهوم التنمية المستدامة , مفهوم معبد بالنوايا الحسنة , غير انه مفهوم فضفاض , ويحتمل الكثير من وجهات النظر , التي تعبر وبدون شك عن نوايا مستخدميه والهدف منه .(٣٦)

وعرفت مركز جاتس للدراسات التنموية، مصطلح التنمية المستدامة بوصفها عملية تشير إلى التنمية التي تلبي الاحتياجات الحاضرة دون المساس بقدرة الاجيال القادمة. (٣٧)

ووصف انتوني غدنز التنمية المستدامة بأنها توجُّهٌ فكريٌّ مؤَداه : أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يمضى قُدُمًا إلاَّ بالقدر الذى يجرى فيه إعادة استخدام الموارد الطبيعية بدلاً من إنضَابِها، والحفاظ على التنوع الحيوي، وحماية الهواء النقي والماء والأرض (٣٨).

كما عرفت موسوعة علم الاجتماع التنمية المستدامة بأنها: «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تُعرض للخطر قدرةَ الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها»(٣٩).

ويرى «حامد هطل» أن مفهوم التنمية المستدامة يحمل معنى أوسع وأشمل يهدف إلي إيجاد نوع من التوازن في قرارات التنمية بين المكونات الثلاث الرئيسية للتنمية , البعد البيئي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي.(٤٠)

كما أكد أحمد سليمان على أن التنمية المستدامة تهدف إلى النهوض بالمستوى الاقتصادي الاجتماعي والبيئي العمراني للمستوطنات البشرية, وتحسين الحياة وبيئة العمل لجميع السكان , بما فيهم من فقراء الحضر .[٤١]

وثمة وجهة نظرة واسعة النطاق مفادها أن مفهوم التنمية المستدامة جاء كرد فعل لنظرية في التنمية أطلق عليها مسمى «نظرية حدود النمو» والتي تدور مقولاتها على النحو الآتي:

١- إذا استمرت اتجاهات النمو الحالية في السكان وإنتاج الغذاء والتصنيع واستنفاذ الموارد , بلا تغيير فسوف يتم الوصول إلى أقصي حدود النمو فوق هذا الكوكب , وفي مدة اقصاها مائة عام سيحدث نقص مفاجئ في قدرة البيئة علي الوفاء باحتياجات التقدم.

٢ – يمكن تلافي هذه النتيجة الخطيرة وإيجاد حالة من التوازن البيئي والاستقرار الاقتصادي , إذا بدأنا على الفور في التخطيط لحالة توازن عالمي.

٣ – وبناء على ذلك ينبغي علينا أن نجعل التوازن هو الهدف الأكثر أهمية في عمليات النمو وذلك بوضع حدود لذلك النمو.

وقد تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات، منها التشاؤم المفرط في رؤية المستقبل والافتراضات الخاطئة عن فكرة النمو الصناعي الذي تفترض من خلاله أن جميع دول العالم صناعية ومتقدمة بنفس القدر.

من هنا جاءت نظرية التنمية المستدامة, كرد متوقع علي نظرية حدود النمو, وكأن هذه النظرية جاءت لتؤكد علي إمكانية وقدرة الإنسان, على تحقيق التنمية غير المحدودة, من خلال تفعيل قدراته على إدماج كافة العناصر التي تشكل محيط البيئة التي تحيط به , بكل مكوناتها , لكي يتمكن في النهاية إلي إيجاد مزيد من الفرص له ولمن سيأتي من بعده. [٤٢]

من هنا يمكن القول بأن التنمية المستدامة, أخذت بالتنمية الكلاسيكية في مسار آخر جديد تماما, مسار يبتعد إلى حد كبير عن القضايا والمشكلات التي كانت

طرحتها التنمية في مرحلتها الكلاسيكية[٤٣]. ان نقطة الانطلاق الأساسية التي تجعل التنمية المستدامة مفهوم مختلف إلى حد ما عن مفهوم التنمية بمعناه الكلاسيكي تتحدد في كون المستدامة تعالج التنمية بوصفها مشكلة إنسانية عالمية تتخطى التقسيم الكلاسيكي للعالم بين نامي ومتقدم, أنها نظرية تخاطب الجنس البشري كافة, دون التمييز بين غني وفقير, لأنها معنية بالكوكب دون تمايزات[٤٤].

التعريف الاجرائي لمؤشرات الاستدامة في انشطة مؤسسات المجتمع المدني:

في ضوء العرض السابق لتعريفات التنمية المستدامة في علاقتها بالتنمية, وفي ضوء المؤشرات التي تم رصدها لتعريف الاستدامة في التنمية، نأتي هنا لنحدد إجرائيا المقصود بالاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني، وتقصد بها الباحثة في تلك الدراسة كافة الجهود التي تبذلها مؤسسات المجتمع المدني لأجل تحقيق التنمية المستدامة وفقا للمؤشرات السابقة في المجالات التالية:

أ. تحقيق الاستدامة في مجال الحياة الاجتماعية.

ب. تحقيق الاستدامة في المجال الاقتصادي.

ت. تحقيق الاستدامة في المجال الطبي والبيئي.

ث. تحقيق الاستدامة في المجال الثقافي.

٢ - الدراسات السابقة:

التراث البحثي حول المجتمع المدني والتنمية تراث ضخم ولا يمكن بأي حال من الأحوال رصده بشكل تام، ومن ثم فإن الباحثة هنا سوف تكتفي باستعراض نماذج من الدراسات والبحوث التي أجريت حول هذا الموضوع وعدد من القضايا الأخرى التي تقترب من موضوع بحثها الراهن.

حاولت مها شفيع فحص الدور التنموي الذي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في أحدى المناطق المحلية بالأردن، وقد خلصت الباحثة إلى منظمات المجتمع المدني في مجتمع البحث تقوم بأدوار مركبة تصب جميعها في اطار الجهود التنموية، من هذه الأدوار تدريب الفتيات العاملات في المركز الحرفي التابع لتلك المنظمات,

فضلا عن قدرتها على تسويق المنتجات الحرفية التي تنتجها الفتيات إضافة إلى تجاوز الهدف الربحي للهدف الاجتماعي عبر تحويل الفتيات إلى عاملات بأجر في حدود قدرات وإمكانيات المؤسسة في التسويق [٤٥].

كما قامت نهاد كمال بدراسة حول الدور الذى يمكن أن تقوم به تنظيمات المجتمع المدني في التنمية فضلا عن تحديد اتجاهات الأفراد نحو المشاركة في الأعمال التطوعية وميولهم نحو الانضمام إلى الجمعيات الأهلية والمتغيرات أو العوامل التي يمكن أن تعظم هذه المشاركة، وأخيرًا تحديد المشكلات التي تواجه الجمعيات الأهلية سواء فيما يتعلق بتأسيسها أو عضويتها أو مصادر التمويل أو في قدرتها للوصول إلى الفئات المستهدفة. وخلصت الدراسة إلى أن نسبة ٨١,٣٪ من عينة الدراسة أكدت على فاعلية الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي، وأكدت الدراسة على وجود بعض العوامل التي يمكن أن تحد من فاعلية الجمعيات الأهلية والتي تمثلت في عدم كفاية التمويل وقلة الخبرة العلمية ودور المكانة الاجتماعية للأعضاء في التأثير على فاعلية الجمعيات[٤٦].

وبحثت زينب صالح في دور المنظمات غير الحكومية في مقابلة بعض التحديات المعاصرة المرتبطة بعملية التنمية البشرية ومدى المساهمة في دفع عجلاتها إلى الأمام. وخلصت الدراسة إلى أن المؤسسة الأهلية لعبت دورها في التنمية البشرية في المجتمع المحلي المحيط بها من خلال تقديم إعانات للطلاب ومساعدات إعاشة لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين وإعانات شيخوخة – إعانات للفقراء في شكل مال أو طعام أو ملابس، كما تقدم مساعداتها في حالات الطوارئ والظروف الاجتماعية مثل (إعانات الزواج وإعانات المرض والأجهزة التعويضية والعمليات الجراحية والأدوية والعلاج لمتضرري الحريق وإعانات كوارث الدول الإسلامية وغيرها[٤٧].

وقارنت نجوى سمك وآخرون في دراسة لهم بين المجتمع المدني في اليابان ومصر، وخلصت الدراسة إلى أن ثمة الكثير من أوجه التشابه بين المنظمات غير الحكومية في كلا البلدين: مصر واليابان، تتمثل أهم هذه النقاط في أن المجتمع المدني بصفة عامة ينقسم إلى أكثر من جهة ويخضع لمجموعة قوانين ووزارات

مختلفة، بالإضافة إلى تطورها التاريخي المتشابهة إلى حد كبير من حيث الاستقلالية والتدخل الشديد من قبل الحكومة، تشابه في الهيكل التمويلي بين القطاعين.(٤٨)

وبحثت كل من سعاد إبراهيم وآخرون الدور الذي تقوم به إحدى مؤسسات المجتمع المدني في التغلب على الفقر، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أنه رغم كل الجهود التي بذلتها مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أنشطتها وبرامجها ومشروعاتها، هذا بالإضافة إلى مساعدات ومجهودات منظمات الأمم المتحدة والحكومة ممثلة في صناديقها المختلفة. فإن المحصلة النهائية للحد من الفقر ما زالت دون المرتجى والمتوقع ويرجع أسباب ذلك إلى استمرار وتنامي الفوارق الطبقية وتدني قيمة العملة السودانية واستمرار الحروب والفتن الأهلية والنزاعات القبلية وتخلي الدولة عن دورها في دعم الخدمات الأساسية. (٤٩)

وعن دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية الريف أجرى منير خوري دراسة اهتمت بدراسة نماذج التنمية الريفية للمنظمات الأهلية العربية للتعرف على مدى فاعليتها في تنمية الريف، مع إبراز الصعوبات أو المعوقات التي واجهت نماذج المنظمات الأهلية النشطة في التنمية الريفية. وخلصت الدراسة إلى محدودية جمعيات التنمية في الريف واتجاه غالبية جمعيات التنمية نحو المراكز الحضرية، هذا بالرغم من احتياج الريف الشديد للجهود الأهلية، إلا أن هناك انتشاراً واسعاً لجمعيات الرعاية بالريف، فهي جمعيات ذات أولويات واضحة في الريف وهي تعتمد على توفير مساعدات اجتماعية خيرية مباشرة للسكان. (٥٠)

وقام كريم أبو حلاوة بدراسة هدفت إلى مناقشة دور المنظمات الأهلية العربية NGOS، في التنمية البشرية المستدامة. وركزت الدراسة اهتمامها على الدور الذي تقوم به المنظمات الأهلية العربية في مواجهة مشكلة الفقر, وخلصت الدارسة إلى أن هذا الدور يواجه بالعديد من التحديات لعل من أهمها مشكلة الاستقلالية عن الدولة، ومشكلة التمويل سواء كان داخلي أو خارجي وارتباطه بجوانب معينة دون غيرها، هذا إلى جانب بعض التغييرات التي تعاني منها المنظمات الأهلية العربية مما يجعلها لا تقوم بدورها بكفاءة وفعالية وبالتالي يتراجع دورها في العمل التنموي.(٥١)

وتعد أماني قنديل من أكثر الباحثات العربيات اهتمام بقضايا المجتمع المدني, حيث قامت بالعديد من الدارسات في هذا الشأن، من تلك الدراسات، تلك الدراسة التي سعت فيها إلى التعرف على الدور الفعلي للجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للتنمية. و خلصت الدراسة للعديد من النتائج منها:

١- **مكافحة الفقر:** أشارت الدراسة إلى فاعلية العديد من الجمعيات الأهلية في الحد من الفقر، ففي عام ٢٠٠٤م تم تسجيل حوالى ٦٦٠ جمعية أهلية جديدة نشطت في مجال العمل التنموي قامت بعدة مشروعات تنموية وتدريب وتأهيل وقروض صغيرة.

٢- **في مجال التعليم ومحو الأمية:** تشير النتائج إلى أن هناك ٣٣٩ جمعية أنشأت بهدف تطوير التعليم بالقاهرة والمحافظات، هذا إلى جانب إقامة ٧٢٨ مشروعاً استهدف ١٦٩١٣٠١ تلميذ وتلميذة وحجم تمويل ٨٠٥٨٠٤٥٧ جنيهاً إلى جانب عقد ١١٨ مؤتمر وندوة ولقاء لدعم الوظيفة التعليمية والتربوية، هذا بالإضافة إلى إنشاء مشروعات الفصل الواحد وفصول محو الأمية ومكافحة التسرب من المدارس وفصول تعليم الكبار.

٣- **في مجال الصحة:** تشير نتائج الدراسة إلى أن الجمعيات الأهلية نجحت في تقوية ونشر الخدمات الصحية من ناحية وزيادة فعالية سياسات الصحة الإنجابية من ناحية أخرى.

٤- **في مجال البيئة:** رصدت الدراسة حوالي ٢٠٠ جمعية نشطت في مجالات التوعية وتطوير المناطق العشوائية وتلوث الهواء والبيئة والاهتمام بالنظافة والتشجير، بالإضافة إلى عقد العديد من الندوات والمحاضرات واللقاءات التي تحث على المحافظة على البيئة.[٥٢]

وللباحثة دراسة اخرى [٥٣] هدفت فيها إلى التعرف على دور المنظمات الأهلية العربية في مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية، هذا إلى جانب تعميم الإسهام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمنظمات الأهلية العربية، وذلك في إطار وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية التي تعتبر مكافحة الفقر الهدف الأول والرئيسي لها والذي ينبغي أن يتوجه العالم بقوة إلى الاهتمام به في الألفية الجديدة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

١. غلبة الأنشطة الخيرية والرعائية على نشاط المنظمات الأهلية، مقارنة بالأنشطة التنموية.
٢. رصدت الدراسة دوراً فعالاً ومؤثراً للمنظمات الأهلية العربية في مكافحة الفقر من خلال المشروعات الصغيرة التي تؤسسها، والقروض الصغيرة التي استفاد منها ملايين الفقراء في الدول العربية
٣. سجلت تحليل الدراسات في ١٤ دولة عربية أن هناك تفاوتات مؤكدة في مؤشرات التنمية البشرية بين الحضر والريف.
٤. رصدت الدراسة أنشطة فعالة للجمعيات الأهلية بين النساء الفقيرات المعيلات لأسر (١٦,٧٪ في مصر، ١٨٪ في المغرب، ٣٠٪ في فلسطين).

وتعد التقارير الدولية مصدرا مهما في موضوع البحث الراهن (مؤشرات الاستدامة) فهذا الموضوع يمثل الشغل الشاغل للعديد من المؤسسات الدولية يأتي في مقدمتها المعهد الإنمائي للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلا عن العديد من المؤسسات القطرية العربية والمحلية، من قبيل جامعة الدول العربية ومعهد التخطيط العربي بدولة الكويت ومعهد التخطيط بجمهورية مصر العربية، ومؤسسات أخرى كثيرة تصدر بشكل دوري تقارير مفصلة عن حالة التنمية المستدامة ومؤشراتها على المستوى العالمي والقطري.

يعد تقرير التنمية البشرية الصادر عن المعهد الإنمائي للأمم المتحدة في مقدمة التقارير المعنية برصد وقياس مؤشرات التنمية المستدامة على مستوى العالم، وسوف نلقي هنا نظرة فاحصة على حالة مصر حسب بيانات هذا التقرير في عدد السنوات لنرى التباين والاتجاه الذي سارت فيه تلك المؤشرات.

في عام ٢٠٠٦ أصدر المعهد التقرير تحت عنون "مؤشرات التنمية البشرية" وأضح التقرير في مقدمته أن تلك المؤشرات تلقي الضوء على حالة الاستدامة التي يمكن أن تكون عليها التنمية في بلدان العالم المختلفة، وقد تضمن التقرير ما يقارب من ٣١ مؤشرا جاءت مصر في المرتبة المتوسطة (تنمية بشرية متوسطة) بترتيب (١١١) على المستوى العالمي، وفيما يلي بعض من أهم تلك المؤشرات:

حققت مصر تقدما ضعيفا في السنوات الواقعة ما بين ١٩٧٦ إلى ٢٠٠٤ فيما يتعلق بمؤشر التقدم العالم للتنمية المستدامة حيث بلغ قوة هذا المؤشر خلال تلك السنوات على التوالي: (١٩٧٥=٠,٤٣٩)، (١٩٨٠= ٠,٤٨٨)، (١٩٨٥=٠,٥٤١) (١٩٩٠=٠,٥٨٠) (١٩٩٥=٠,٦١٣) (٢٠٠٠=٠,٦٥٤) (٢٠٠٤= ٠,٧٠٢).

وحسب مؤشرات دليل الفقر البشري جاءت مصر في ترتيب (٤٤) وفقا للمؤشرات التالية: احتمال عدم العيش لسن الأربعين عند الولاد بلغ (٧,٨)، معدل الأمية لسن ١٥ سنة فما فوق بلغ (٢٨,٦). وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية لمن يعيشون تحت خط الفقر، بلغت نسبة الذين يبلغ متوسط دخلهم دولارين فقط في اليوم (٤٣,٩٪) وجاءت مصر في دليل الفقر العالمي في الترتيب رقم (١٨).وفي المؤشرات الصحية بلغ معدل الانفاق الصحي من الدخل القومي (٢,٥٪)، وبلغ عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة (٥٤) طبيبا.[٥٤]

وتعد الوثيقة التي أصدرها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠) تحت عنوان (المستقبل الذي نصبو إليه) واحدة من أهم الوثائق والتقرير التي صدرت بشأن التنمية المستدامة ودور مؤسسات المجتمع المدني فيها، وأهمية تلك الوثيقة أنها حددت وبدقة كبيرة كافة مؤشرات الاستدامة في الأنشطة التنموية على المستوى الدولي. ومن أهم المؤشرات التي عنيت بها تلك الوثيقة مجموعة من المؤشرات ذات التداعيات الاجتماعية يأتي في مقدمتها قياس الفقر والأمن الغذائي والزراعة المستدامة والمياه والصرف الصحي، يلي ذلك مجموعة أخرى من المؤشرات بلغت قرابة الخمس عشر مؤشرات وهي: الطاقة المستدامة، السياحة المستدامة، النقل المستدام، المدن والمستوطنات البشرية المستدامة، الصحة السكان، تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع والحماية الاجتماعية، المحيطات والبحار، المناخ والغابات، التنوع البيولوجي، التصحر وتدهور الأرض، الجبال، المواد الكيماوية والنفايات، التعدين، التعليم، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.[٥٥]

موقع الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة:

من هذا العرض المختصر لبعض الاسهامات التي قدمت في دراسة قضايا المجتمع المدني والتنمية، يمكن القول بأن الدراسة الراهنة تتحدد مكانتها في ضوء الموضوعات والقضايا التي تحركت فيها البحوث السابقة، حيث تمثل هدف دراستنا الراهنة في بحث مؤشرات الاستدامة في أنشطة المجتمع المدني في احدى المجتمعات المحلية في مصر، ومن ثم فإن هذه الدراسة لا تهتم فقط بالدور التنموي ولكن إضافة إلى ذلك بحثت في مؤشرات الاستدامة لتلك الأدوار، وهي الاستدامة التي تراعي البحث المستقبلي في أنشطة تلك المؤسسات التنموية.

خامسا - الإجراءات المنهجية للدراسة:

١ - منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعية هذا الموضوع الذي غلب عليه المضمون الوصفي ، فضلا عن مجموعة الأهداف التي حددتها الباحثة، فإن تلك الدراسة تقع تحت مظلة البحوث الوصفية التحليلية، وهو الأمر الذي تطلب الاستعانة بأحد المناهج التي تلائم هذه النوعية من البحوث، ومن ثم استعانت الباحثة بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة، بوصفه أحد المناهج المستخدمة في مثل هذه النوعية من البحوث ذات الطابع الوصفي التحليلي.

٢ - أداة الدراسة (مرحل تصميم المقياس)

اعتمدت الباحثة بشكل أساسي في الحصول على البيانات وتسجيلها على أداة القياس, حيث قامن الباحثة بتصميم مقياس مرت عملية التصميم بالمراحل التالية:

٢-١ وضع المؤشرات الإجرائية للمراد قياسه (الاستدامة في انشطة مؤسسات المجتمع المدني)، وجاءت المؤشرات على النحو التالي:

أ. مؤشرات الأنشطة الاجتماعية:

- المساهمة في مشروعات تهدف إلى الحد من مشكلة أطفال الشوارع
- تقديم استشارات أسرية

- تقديم مساعدات للفتيات المقدمات على الزواج من الفقراء
- تنمية المشاركة التطوعية عند المواطنين
- تقديم استشارات نفسية
- القيام بأنشطة ترفيهية
- رعاية أسر المسجونين
- ممارسة انشطة من شأنها دعم المساواة بين الجنسين
- تقديم الرعاية للأحداث
- تقديم أنشطة من شأنها العمل على تمكين المرأة
- اشراك الشباب في انشطة من شأنها تعزز من دورهم التنموي

ب. مؤشرات الأنشطة الاقتصادية:

- القيام بدورات تدريبية مهنية
- دعم المشروعات الصغيرة
- المساهمة في مشروعات تشغيل الشباب
- المشاركة في مشروعات البنية الأساسية
- المشاركة في صيانة مشروعات النفع العام
- تأهيل حديثي التخرج لسوق العمل
- دعم النشاط الاقتصادي عبر إقامة المعارض التشجيعية
- برنامج الأسر المنتجة
- كفالة أسر الأيتام والفقراء
- المنح والقروض الصغيرة
- العمل على مكافحة الفقر

ج. مؤشرات الأنشطة الثقافية:

- عمل ندوات تثقيفية لرفع الوعي لدى أفراد المجتمع بالقضايا العامة
- تقديم خدمات لطلاب المدارس والجامعات
- محاربة الظواهر السلبية مثل ختان الإناث
- طباعة كتيبات ومطبوعات متنوعة
- تحمل نفقات التعليم لغير القادرين
- فتح فصول محو الأمية
- إتاحة المكتبة للمواطنين
- إقامة انشطة ذات طابع ثقافي مثل معارض الكتب والمشاركة في الاحتفالات العامة
- عمل دورات تدريبية في مجال الكمبيوتر
- تنمية مهارات الطلاب في مجال التعليم من خلال مجموعات التقوية
- تصحيح المفاهيم الخاطئة ذات الآثار الضارة على المجتمع

د. مؤشرات الأنشطة البيئية والصحية:

- توعية المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة
- المساهمة في التخلص الآمن من القمامة
- المشاركة في حملات تطعيم الأطفال
- تقديم خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة
- المشاركة في مشروعات توفير استهلاك الكهرباء
- التصدي للمشروعات الضارة بالبيئة
- المساهمة في مشروعات اعادة تدوير المخلفات
- توعية المواطنين بأهم الحفاظ على المياه
- تقوم بأنشطة تهدف إلى تجميل البيئة عبر زيادة المساحات الخضراء

- المساهمة في حملات تطعيم الأمهات
- إمداد المواطنين بمصدر مياه صحي

٢-٢ وضع المقياس في شكله الأولى (المبدئي) وقد استفادت الباحثة كثيرا من الدراسات السابقة في هذا المجال فضلا آراء الخبراء والعاملين في مجال العمل الأهلي.(*)

٢-٣ صدق المقياس: اعتمدت الباحثة على اسلوبين لقياس صدق المقياس وهما:

أ. الصدق الظاهري, حيث قامت الباحثة بعرض المقياس على عدد من المتخصصين من ذوي الاهتمام بموضوع البحث, وبلغ عددهم (٩) وقد أسفرت هذه العملية عن بعض الملاحظات قامت الباحثة بإجرائها على المقياس وتمثلت في التالي:

- إعادة صياغة بعض عبارات المقياس نظرا لعدم وضوحها.
- حذف بعض العبارات لكونها غير ذات صلة بالموضوع.
- إضافة بعض العبارات لم تنتبه الباحثة إلى أهميتها.

هذا وقد أبقت الباحثة في النهاية على العبارات التي تعدت نسبة الاتفاق عليها ٩٠٪ من قبل المحكمين التسع.

ب. صدق الاتساق الداخلي, اعتمدت الباحثة على قياس صدق الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق حساب معامل الارتباط (Pearson›s R) بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس، وجاءت النتائج كما في جدول (١). حيث توضح بيانات هذا الجدول أن أغلب معاملات الارتباط مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١. فقد تراوحت هذه القيم بين ٤٢٪ و ٦٠٪ بالنسبة للبعد الأول من المقياس, وتراوحت القيم بين ٤٥٪ و ٦٣٪ بالنسبة للبعد الثاني, وبين ٥٤٪ و ٧٢٪ في البعد الثالث, وبين ٦٦٪ و٧٨٪ للبعد الرابع.

جدول (١) صدق الاتساق الداخلي لعبارات المقياس

البعد الاجتماعي		البعد الاقتصادي		البعد الصحي والبيئي		البعد الثقافي	
العبارة	الصدق	العبارة	الصدق	العبارة	الصدق	العبارة	الصدق
١	٠,٤٤	١	٠,٦١	١	٠,٧٢	١	٠,٧١
٢	٠,٤٢	٢	٠,٦٣	٢	٠,٧٢	٢	٠,٧٨
٣	٠,٦٠	٣	٠,٤٥	٣	٠,٦٨	٣	٠,٧٠
٤	٠,٥٥	٤	٠,٥٦	٤	٠,٥٩	٤	٠,٦٩
٥	٠,٣٨	٥	٠,٥٩	٥	٠,٥٤	٥	٠,٦٦
٦	٠,٥٥	٦	٠,٥٩	٦	٠,٥٢	٦	٠,٦٨
٧	٠,٤٣	٧	٠,٦١	٧	٠,٦٢	٧	٠,٧١
٨	٠,٤٦	٨	٠,٥٨	٨	٠,٥٨	٨	٠,٧٤
٩	٠,٥٢	٩	٠,٥١	٩	٠,٦١	٩	٠,٧٦
١٠	٠,٥٧	١٠	٠,٤٤	١٠	٠,٥٣	١٠	٠,٦٩
١١	٠,٤٩	١١	٠,٥٠	١١	٠,٤٨	١١	٠,٧٣

٢-٣ ثبات المقياس:

أوضحت نتائج معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لمقياس الدراسة، ارتفاع معامل الثبات لهذه المقياس. فقد بلغت قيمة هذا المعامل ٨٤٪ . وهو ما يشير إلى درجة مرتفعة من الثبات لمقاييس الدراسة بالدرجة التي تسمح بإجراء العديد من التحليلات الإحصائية عليها.

٣- خطة التحليل الاحصائي للبيانات:

في ضوء الهدف الرئيس من الدراسة والذي تمثل في تحديد مؤشرات مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة, فقد استلزم الأمر ان تعتمد الباحثة على أحد الاختبارات الإحصائية التي تمكنها من تحقيق ذلك, ومن بين الاختيارات الإحصائية استخدمت الباحثة الاختبارات الآتية:

٣-١ معامل الارتباط (Pearson›s R) وقد استخدمته الباحثة لمعرفة مدى قوة الارتباط بين أبعاد المقياس.

٣-٢ اختبار (ت) لقياس الفروق بين الذكور والإناث على أبعاد المقياس.

٣-٣ اختبار التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) لقياس التباين بين الفئات الداخلية على أبعاد المقياس.

فضلا عن ذلك استخدمت الباحثة الجداول التكرارية البسيطة لتوضيح أهم خصائص عينة البحث.

٣-٤ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لترتيب أوزان مؤشرات التنمية المستدامة.

٣-٥ المعالجة الإحصائية لعبارات المقياس وحساب الوسط المرجح: قامت الطالبة بوضع سلم الإجابة وفقا لنمط ليكارت الخماسي يبدأ بـ " أوافق بشدة " = (٥) , وينتهي بـ" أرفض بشدة"(١).

وبما أن الاستجابات هي أحد خمسة اختبارات فانه عادة ما تدخل القيم (الاوزان) (Weights) على النحو التالي:

أ. أوزان أسئلة الموافقة

(الاوزان) (Weights)	الراي
١	أرفض بشدة
٢	أرفض
٣	محـايد
٤	أوافق
٥	أوافق بشدة

ب. حساب الوسط الحسابي (الوسط المرجح) (Weighted Mean) وتحدد الاتجاه (Attitude) كما يلي:

جدول (٢) يوضح الوسط المرجح والوزن النسبي لمؤشرات الاستدامة في المقياس

الوسط المرجح	الرأي	المستوى	الوزن النسبي
من ١ الى ١,٧٩	لا يحدث مطلقاً	ارفض بشدة	منخفض للغاية
من ١,٨٠ الى ٢,٥٩	لا يحدث	ارفض	منخفض
من ٢,٦٠ الى ٣,٣٩	يحدث احياناً	محـايد	متوسط
من ٣,٤٠ الى ٤,١٩	يحدث غالباً	اوافق	مرتفع
من ٤,٢٠ الى ٥	يحدث بكثرة	اوافق بشدة	مرتفع للغاية

٤- مجتمع الدارسة

تم تطبيق الدراسة الميدانية بمدينة شبين الكوم، وهي العاصمة الإدارية لمحافظة المنوفية، وذلك لعدد من الاعتبارات وهي:

- وجود عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات ذات الصلة بالعمل التنموي.
- خبرة الباحثة بمجتمع الدراسة لعلمها بقسم علم الاجتماع بجامعة المنوفية.
- وجود الكثير من الاخباريين الذين ساعدوا الباحثة في التعرف على مجتمع البحث والوصول إلى المستهدفين من الدراسة.

ويبلغ عدد الجمعيات العاملة في مجال تنمية المجتمع (٣٤٧) جمعية منهم ٥٥ جمعية تابعة لمديرية الشؤون الاجتماعية، وهي الجمعيات التنموية العاملة في القرى التابعة لبندر شبين، فضلا عن ٢٩٢ جمعية تابعة للنشاط الأهلي. (٥٦)

سادسا- عينة البحث وخصائصها

على الرغم من وجود معلومات وفيرة حول جمهور البحث سواء من العاملين بمؤسسات لمجتمع المحلي محل البحث أو المترددين على تلك المؤسسات من الجماهير أبناء المجتمع الذي تعمل فيه تلك المؤسسات، على الرغم من ذلك إلا أن الباحثة وجدت صعوبة كبيرة في عمل حصر دقيق لهذا الجمهور خاصة بالنسبة للمستفيدين، وهو الأمر الذي جعل الباحثة تجد صعوبة في سحب عينة عشوائية من هذا الجمهور، وهو الأمر الذي حدا بالباحثة إلى الاكتفاء بسحب عينة عمدية حاولت فيها أن تراعي الخصائص والسمات الأساسية لجمهور البحث، وعلى ذلك قامت الباحثة بسحب عينة عمدية بالطريقة الميسرة، وذلك بتطبيق المقياس على كل من وافق على عملية التطبيق سواء من العاملين بالمؤسسات أو من الجمهور المتردد عليها، وبلغ حجم العينة (٢٥٠ مفردة) تم سحبها من ثلاثين جمعية بما يمثل (١٠,٣٪) من إجمالي عدد الجمعيات الأهلية العاملة في مجال خدمة المجتمع بمجتمع الدراسة، وفيما يلي تعرض الباحثة لأهم خصائص هذه العينة:

جدول رقم (٣) يوضح أهم خصائص عينة البحث

البيان		التكرارات	النسبة المئوية
النوع	ذكور	١٣٠	٥٢
	إناث	١٢٠	٤٨
	المجموع	٢٥٠	١٠٠٪
السن	أقل من ٢٠ سنة	٣٥	١٤
	أكثر من ٢٠ وأقل من ٣٠	٤٨	١٩,٢
	أكثر من ٣٠ وأقل من ٤٠	٧٥	٣٠
	أكثر من ٤٠ وأقل من ٥٠	٥٥	٢٢
	٥٠ سنة فأكثر	٣٧	١٤,٨
	المجموع	٢٥٠	١٠٠٪
التعليم	دون المتوسط	٦٥	٢٦
	متوسط	١١٠	٤٤
	جامعي فأعلي	٧٥	٣٠
	المجموع	٢٥٠	١٠٠٪
الموقع من الجمعية	عضو عامل	٦٥	٢٦
	مستفيد	١٨٥	٧٤
	المجموع	٢٥٠	١٠٠
الحالة الاجتماعية	أعزب	٧٣	٢٩,٢
	متزوج	١٠٠	٤٠
	مطلق	٢٧	١٠,٨
	أرمل	٥٠	٢٠
	المجموع	٢٥٠	١٠٠
المهنة	لا يعمل	٣١	١٢,٤
	طالب	٤٥	١٨
	موظف حكومي	١٠٥	١٠,٨
	عامل بالأجرة	٦٩	٢٠
	المجموع	٢٥٠	١٠٠
الدخل	لا يوجد دخل	٧٦	٣٠,١
	أقل من ٥٠٠ جنية	٣٣	١٣,٢
	أكثر من ٥٠٠ وأقل من ١٠٠٠	٤١	١٦,٤
	أكثر من ١٠٠٠ وأقل من ٢٠٠٠	٨٥	٣٤
	أكثر من ٢٠٠٠ جنية	١٥	٦
	المجموع	**٢٥٠**	**١٠٠**

توضح بيانات الجدول السابق ما يلي: يعدل القراءة

١- توزعت عينة البحث حسب النوع على النحو التالي: ٥٢٪ من الذكور و٤٨٪ من الإناث.

٢- توزعت العينة حسب الفئات العمرية على النحو التالي: ١٤٪ أقل من عشرين سنة، و١٩,٢٪ تقع في الفئة العمرية ما بين أكثر من عشرين وأقل من ثلاثين سنة، ٣٠٪ تقع في الفئة ما بين أكثر من ثلاثين وأقل من اربعين سنة، كما هناك ٢٢٪ تقع في الفئة العمرية أكثر من اربعين سنة وأقل من خمسين، وأخيرا هناك ١٤,٨٪ تقع في الفئة العمرية التي تزيد عن خمسين سنة وأكثر.

٣- توزعت العينة حسب المستوى التعليمي على النحو التالي: ٢٦٪ مستواهم التعليمي دون المتوسط و ٤٤٪ متوسط، و ٣٠٪ جامعي فأعلى.

٤- توزعت العينة حسب الموقع من الجمعية علي النحو التالي: ٢٦٪ من العاملين الجمعيات الأهلية محل البحث، و٧٤٪ من المستفيدين من أنشطة وخدمات الجمعيات.

٥- توزعت العينة حسب الحالة الاجتماعية على النحو التالي: ٤٠٪من المتزوجين، و٢٩,٢٪ من غير المتزوجين، و٢٠٪ من الأرامل، وأخيرا ١٠,٨٪ من المطلقات.

٦-توزعت العينة حسب المهنة على النحو الآتي: ١٢,٤٪ لا يعمل، و١٨٪ من الطلاب، و١٠,٨٪ من موظفي الحكومة، و٢٠٪ من العاملين بأجر سواء في الأعمال المنزلية أو الأجراء.

٧- توزعت العينة حسب الدخل على النحو التالي: ٣٤٪ يقع دخلهم ما بين الألف والألفين جنية، و ٣٠,١٪ لا يوجد لديهم أي دخل، و١٦,٤٪ يقع دخلهم ما بين الخمسمائة والألف جنية، و١٣,٢٪ أقل من خمسمائة جنية, وأخيرا ٦٪ يزيد دخلها عن الألفين جنيها.

سادساـ مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

(أ) مؤشرات الاستدامة في الانشطة ذات الطابع الاجتماعي

تعد المؤشرات الاجتماعية أحد أهم المرتكزات التي يقوم عليها أي نشاط تنموي، وقد عنيت كافة التقارير والدراسات الدولية المعنية ببحوث التنمية المستدامة بأخذ الجانب الاجتماعي في الاعتبار عند الاتجاه نحو تصميم المؤشرات الخاصة بهذا النمط من التنمية، ومن ثم كانت المؤشرات الخاصة بالجوانب الاجتماعية محل اهتمام الباحثة في الدراسة الراهنة، وكما سبق الإشارة في الجزء الخاص بتصميم أداة البحث فإن الباحثة اعتمدت في بنائها لهذا المقياس على التقارير والبحوث الدولية، مع ملاحظة تعديل بعض تلك المؤشرات بما يتوافق والدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في المجال التنموي، وفيما يلي نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بمؤشرات الاستدامة:

جدول (٤) مؤشرات الاستدامة في الانشطة الاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني في مجتمع البحث

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	المساهمة في مشروعات تهدف إلى الحد من مشكلة أطفال الشوارع	٣,٠٠	١,١٥٩	الرابع
٢	تقديم استشارات أسرية	٢,٤٥	١,١٦٨	الخامس
٣	تقديم مساعدات للفتيات المقدمات على الزواج من الفقراء	٣,١٢	.٨٣٥	الأول
٤	تنمية المشاركة التطوعية عند المواطنين	١,٦٠	١,٢٣٩	العاشر
٥	تقديم استشارات نفسية	٢,٣٨	١,١٨٥	السادس
٦	القيام بأنشطة ترفيهية لشغل وقت فراغ الشباب	٣,٠٥	.٩٧٨	الثالث
٧	رعاية أسر المسجونين	٢,١٥	١,١٩٧	الثامن
٨	ممارسة انشطة من شأنها دعم المساواة بين الجنسين	٢,٣٢	١,١٩٤	السابع
٩	تقديم الرعاية للأحداث	١,٥٢	١,٢٥٦	الحادي عشر
١٠	تقديم أنشطة من شأنها العمل على تمكين المرأة	٣,٠٨	.٨٤٢	الثاني
١١	اشراك الشباب في انشطة من شأنها تعزز من دورهم التنموي	١,٦٣	١,١٩٩	التاسع
المتوسط العام		**٢,٣٩**		

تظهر بيانات الجدول السابق احدى عشر مؤشرات من مؤشرات استدامة الأنشطة التنموية لمؤسسات المجتمع المدني، وتظهر البيانات أنه من بين المؤشرات الاحدى عشر هناك اربع مؤشرات فقط حصلت على وزن متوسط وفقا للوسط الحسابي المرجح الذي اعتمدته الباحثة، أما باقي المؤشرات فقد حصل ثلاثة مؤشرات على وزن منخفض للغاية وأربعة على وزن منخفض.

وفي مقدمة المؤشرات التي حصلت على تقدير متوسط جاء مؤشر تقديم المساعدات للفتيات المقدمات على الزواج من الفقراء، بمتوسط حسابي (٣,١٢) وانحراف معياري (٠,٨٣٥)، يليه وفي الترتيب الثاني مؤشر تقديم أنشطة تعمل على تعزيز عملية تمكين المرأة بمتوسط حسابي (٣٠,٨) وانحراف معياري (٠,٨٤٢)، وفي الترتيب الثالث جاء مؤشر القيام بأنشطة ترفيهية لشغل وقت فراغ الشباب بمتوسط حسابي (٣,٠٥) وانحراف معياري (٠,٩٧٨)، وفي الترتيب الرابع جاء مؤشر المساهمة في مشروعات تهدف إلى الحد من مشكلة أطفال الشوارع بمتوسط حسابي (٣,٠٠) وانحراف معياري (١,٠١٥٩).

(ب) مؤشرات الاستدامة في الانشطة ذات الطابع الاقتصادي

تحظى المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة أولية قصوى بالنسبة للكثير من المؤسسات والهيئات الدولية المعنية بقضايا الإنسان والتنمية عموما، وربما يعود ذلك إلى استمرارية تلك السطوة التي يمارسها العامل الاقتصادي في تحديد مستويات النمو بالنسبة لمختلف البلدان، صحيح أن العاملين في حقل التنمية أدخلوا مؤشرات أخرى اجتماعية وثقافية وسياسية وصحية وبيئية إلى جانب المتغير الاقتصادي، إلا أنه يبدو أن قدر التنمية بكافة صنوفها أن تبقى أثيره في الحيز الاقتصادي الذي بدأ الحديث منه منذ عشرات السنين، وربما يعود ذلك إلى أن كافة أشكال ومتغيرات التنمية الأخرى السابق الإشارة إليها تفعّل من خلال الإطار الاقتصادي، فالعمل الثقافي والصحي والبيئي بل والسياسي مرهون بالمتغير الاقتصادي إلى حد كبير، وفيما يلي تعرض الباحثة لنتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بمؤشرات الاستدامة في الانشطة الاقتصادية لمؤسسات المجتمع المدني في مجتمع البحث:

جدول (٥) مؤشرات الاستدامة في الانشطة الاقتصادية لمؤسسات المجتمع المدني في مجتمع البحث

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	القيام بدورات تدريبية مهنية	٣,٢١	٠,٧٦٣	الثاني
٢	دعم المشروعات الصغيرة	٢,٥٩	٠,٨٤٢	الرابع
٣	المساهمة في مشروعات تشغيل الشباب	٢,١٢	١,٦٨٧	الثامن
٤	المشاركة في مشروعات البنية الأساسية	١,١٥	١,٩٢٥	الحادي عشر
٥	المشاركة في صيانة مشروعات النفع العام	١,٤٥	١,٨١٩	العاشر
٦	تأهيل حديثي التخرج لسوق العمل	٢,٣٥	١,٥١٨	السابع
٧	دعم النشاط الاقتصادي عبر إقامة المعارض التشجيعية	١,٧٥	١,٧٤١	التاسع
٨	برنامج الأسر المنتجة	٣,١٢	٠,٨٠٤	الثالث
٩	كفالة أسر الأيتام والفقراء	٣,٢٣	٠,٧٥١	الاول
١٠	المنح والقروض الصغيرة	٢,٥٥	٠,٩١٤	الخامس
١١	العمل على مكافحة الفقر	٢,٤١	١,٤١٨	السادس
المتوسط العام		**٢,٣٥**		

تظهر بيانات الجدول السابق أن هناك احدى عشر مؤشرا لاستدامة الانشطة التنموية لمؤسسات المجتمع المدني في المجال الاقتصادي، كما توضح البيانات أيضا أنه من بين المؤشرات الاحدى عشر هناك ثلاث مؤشرات فقط حصلت على وزن متوسط وفقا للوسط الحسابي المرجح الذي اعتمدت عليه الباحثة، في حين حصلت باقي المؤشرات على وزن منخفض للغاية أو منخفض.

وفي مقدمة المؤشرات التي حصلت على وزن متوسط جاء المؤشر الخاص كفالة أسر الأيتام والفقراء بمتوسط حسابي (٣,٢٣) وانحراف معياري (٠,٧٥١) وفي الترتيب الثاني جاء المؤشر الخاص بتقديم دورات تدريبية مهنية بمتوسط حسابي (٣,٢١) وانحراف معياري (٠,٧٦٣) وفي الترتيب الثالث جاء مؤشر المشاركة في برنامج الأسر المنتجة بمتوسط حسابي (٣,١٢) وانحراف معياري (٠,٨٠٤).

(ج) مؤشرات الاستدامة في الأنشطة ذات الطابع الثقافي

على الرغم من أن التقارير الدولية المعنية بالتنمية المستدامة ومؤشراتها لم تفرد بندا مستقلا تحت مسمى المؤشرات الثقافية، إلا أن تلك التقارير تضمنت العديد من المؤشرات التي يمكن تصنيفها وجمعها تحت مظلة العمل الثقافي، وهو الأمر الذي حدا بالباحثة إلى إفراد جزء من المقياس يتضمن عدد من المؤشرات يغلب عليها جميعا الطابع الثقافي، وقد كانت الباحثة مدفوعة في هذا الإجراء من إيمانها بأهمية المكون الثقافي في العملية التنموية بوجه عام والتنمية المستدامة على وجه الخصوص، وفيما يلي تعرض الباحثة لنتائج الدراسة الميدانية حول مؤشرات الاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الثقافي:

جدول (٦) مؤشرات الاستدامة في الانشطة الثقافية لمؤسسات المجتمع المدني في مجتمع البحث

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	عمل ندوات تثقيفية لرفع الوعي لدى أفراد المجتمع بالقضايا العامة	٢,٨٥	١,٦١٨	الخامس
٢	تنمية قدرات الطلاب في مجال التعليم من خلال مجموعات التقوية	٣,٧٥	٠,٤٦٣	الاول
٣	محاربة الظواهر السلبية مثل ختان الإناث	٢,٧١	١,٦٨٤	السادس
٤	طباعة كتيبات ومطبوعات متنوعة	٢,٤٥	١,٧١٥	الثامن
٥	تحمل نفقات التعليم لغير القادرين	١,٥	١,٩٥١	الحادي عشر
٦	فتح فصول محو الأمية	٣,٧١	٠,٤٧٨	الثاني
٧	إتاحة المكتبة للمواطنين	٢,٥٨	١,٦٩٨	السابع
٨	إقامة معارض للكتب والمشاركة في الاحتفالات العامة	١,٨٠	١,٨٥٩	العاشر
٩	عمل دورات تدريبية في مجال الكمبيوتر	٣,٦١	٠,٥١٤	الثالث
١٠	تقديم خدمات لطلاب الجامعات	٣,٥٥	٠,٥٧١	الرابع
١١	تصحيح المفاهيم الخاطئة ذات الآثار الضارة على المجتمع	٢,١٥	١,٧٨٤	التاسع
المتوسط العام		**٢,٧٨**		

تظهر بيانات الجدول السابق (٦) أن هناك إحدى عشر مؤشرات للاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع الثقافي، وتظهر البيانات أنه من بين المؤشرات الإحدى عشر هناك أربعة مؤشرات حصلت على وزن مرتفع حسب الوسط المرجح والوزن النسبي الذي اعتمدت عليه الباحثة، في الترتيب الأول جاء مؤشر تقديم تنمية قدرات الطلاب في مجال التعليم من خلال مجموعات التقوية بمتوسط حسابي (٣,٧٥) وانحراف معياري (٠,٤٦٣)، وفي الترتيب الثاني جاء مؤشر فتح فصول محو الأمية بمتوسط حسابي (٣,٧١) وانحراف معياري (٠,٤٧٨) وفي الترتيب الثالث جاء مؤشر التدريب في مجال الحاسب الآلي بمتوسط حسابي ((٣,٦١) وانحراف معياري (٠,٥١٤) وفي الترتيب الرابع جاء مؤشر تقديم خدمات لطلاب الجامعة بمتوسط حسابي (٣,٥٥٪ وانحراف معياري (٠,٥٧١).

وفضلا عن المؤشرات الأربعة التي حصلت على وزن مرتفع، تظهر البيانات مؤشرين آخرين حصلا على وزن متوسط وهما: المؤشر الخامس الخاص بعمل ندوات تثقيفية لرفع الوعي لدى أفراد المجتمع بالقضايا العامة والذي حصل على متوسط حسابي (٢,٨٥) وانحراف معياري (١,٦١٨) والمؤشر السادس الخاص بمحاربة الظواهر السلبية في المجتمع مثل ختان الإناث، بمتوسط حسابي (٢,٧١) وانحراف معياري (١,٦٨٤).

أما باقي المؤشرات وعددها خمسة، فقد حصلت ثلاثة منها على وزن منخفض واثنان حصلا على وزن منخفض للغاية.

(د) مؤشرات الاستدامة في المجال البيئي والصحي

يعد المجال البيئي والصحي أحد أهم المجالات التي نشطت فيها مؤشرات التنمية المستدامة وفقا للتقارير الدولية، فالحديث عن استدامة التنمية بدأ _وفقا للأدبيات التي عرضت لها الباحثة في الإطار النظري للبحث_ في قضايا البيئة والصحة، من هنا تضمن مقياس الدراسة الراهنة عدد من المؤشرات التي تتعلق باستدامة التنمية في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني، وفيما يلي نتائج الدارسة الميدانية في هذا الشأن:

جدول (٧) مؤشرات الاستدامة في الانشطة البيئية والصحية لمؤسسات المجتمع المدني في مجتمع البحث

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	توعية المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة	٢,٣٢	١,٣٨٨	الثامن
٢	المساهمة في التخلص الآمن من القمامة	٢,١٣	١,٤١٦	التاسع
٣	المشاركة في حملات تطعيم الأطفال	٤,٣٥	٠,٧١٥	الأول
٤	تقديم خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة	٤,٣٠	٠,٧٥١	الثاني
٥	المشاركة في مشروعات توفير استهلاك الكهرباء	٢,٨١	١,٢١١	السادس
٦	التصدي للمشروعات الضارة بالبيئة	٢,٥٠	١,٣١٥	السابع
٧	المساهمة في مشروعات اعادة تدوير المخلفات	١,٢٥	١,٨٥٤	الحادي عشر
٨	توعية المواطنين بأهم الحفاظ على المياه	١,٥٠	١,٦٨٥	العاشر
٩	تقوم بأنشطة تهدف إلى تجميل البيئة عبر زيادة المساحات الخضراء	٣,٢١	٠,٨١٦	الرابع
١٠	المساهمة في حملات تطعيم الأمهات	٣,٢٣	٠,٧٩٨	الثالث
١١	إمداد المواطنين بمصدر مياه صحي	٢,٩٥	٠,٩١١	الخامس
المتوسط العام		**٢,٧٧**		

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق أن هناك إحدى عشر مؤشرات للاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني في مجال البيئة والصحة، وتظهر البيانات أنه من تلك المؤشرات الإحدى عشر هناك مؤشرين حصلا على وزن مرتفع للغاية وهما: المشاركة في حملات تطعيم الأطفال بمتوسط حسابي (٤,٣٥) وانحراف معياري (٠,٧١٥)، يليه مؤشر تقديم خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة بمتوسط حسابي (٤,٣٠) وانحراف معياري(٠,٧٥١).

فضلا عن ذلك توضح البيانات أن هناك أربعة مؤشرات حصلوا على وزن متوسط وهما: في الترتيب الثالث المؤشر الخاص بالمساهمة في حملات تطعيم الأمهات بمتوسط حسابي (٣,٢٣) وانحراف معياري (٠,٧٩٨) يليه في الترتيب الرابع المؤشر الخاص بممارسة المؤسسات لأنشطة تهدف إلى تجميل البيئة بمتوسط حسابي (٣,٢١) وانحراف معياري (٠,٨١٦)، وفي الترتيب الخامس جاء

المؤشر الخاص بإمداد المواطنين بمصدر صحي للمياه بمتوسط حسابي (٢,٩٥) وانحراف معياري (٠,٩١١)، وفي الترتيب السادس جاء مؤشر المشاركة في مشروعات تستهدف توفير الطاقة الكهربائية بمتوسط حسابي (٢,٨١) وانحراف معياري (١,٢١١).

(هـ) الترتيب العام لأبعاد مقياس مؤشرات الاستدامة

جدول (٨) تريب أبعاد مقياس مؤشرات الاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	الاجتماعي	٢,٣٩	١.٨٥٩	الثالث
2	الاقتصادي	٢,٣٥	١.٥٤٥	الرابع
3	الثقافي	٢,٧٨	١.٤١٥	الأول
4	البيئي الصحي	٢,٧٧	١.٤٣٣	الثاني

تظهر بيانات الجدول السابق أن البعد الثقافي يحتل الترتيب الأول بالنسبة لأبعاد مقياس مؤشرات الاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني بمتوسط حسابي قدره (٢,٧٨) وانحراف معياري ١,٤١٥، يليه في الترتيب الثاني البعد البيئي/ الصحي بمتوسط حسابي (٢,٦٣) وانحراف معياري (١,٤٣٣)، وفي الترتيب الثالث جاء البعد الاقتصادي بمتوسط حسابي (٢,٦٠) وانحراف معياري (١,٥٤٥) وفي الترتيب الرابع والأخير جاء البعد الاجتماعي بمتوسط حسابي (٢,٣٩) وانحراف معياري (١,٨٥٩).

والملاحظة المهمة على البيانات السابقة هي وقوع كافة أبعاد المقياس في فئة الوزن المتوسط باستثناء البعد الاجتماعي الذي جاء في فئة الوزن المنخفض حسب الوسط المرجح الذي اعتمدت عليه الباحثة.

(و) دور المتغيرات الوسيطة في تحديد مؤشرات الاستدامة لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني

١- الفروق بين الذكور الإناث على أبعاد مقياس مؤشرات الاستدامة

جدول رقم (٩) الفروق بين عينة الذكور وعينة الإناث على أبعاد مقياس مؤشرات الاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني

أبعاد المقياس	النوع	ن	المتوسط الحسابي	قيمة ت	الدلالة
الاجتماعي	ذكور	١٣٠	١,١٨٩٠	.٤٢٤	.٦٧٢
	إناث	١٢٠	١,١٨٠٧		
الاقتصادي	ذكور	١٣٠	١,٠٥٢٠	١,٤٧٩	.١٤٠
	إناث	١٢٠	١,٠٢٣٣		
الثقافي	ذكور	١٣٠	٤,٨٠٠٠	٢,٥٦٦	.٠١١**
	إناث	١٢٠	٤,٣٤١٥		
البيئي/ الصحي	ذكور	١٣٠	٤,٢٥٢١	٢,٥٢١	.٠٠١**
	إناث	١٢٠	٤,٧٤١٥		
* دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ** دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١)					

باستخدام اختبار الاحصائي لقياس الفروق بين مجموعتين (ت) توضح بيانات الجدول السابق ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الذكور وعينة الإناث على البعد الأول من مقياس مؤشرات الاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني (البعد الاجتماعي).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الذكور وعينة الإناث على البعد الثاني من مقياس مؤشرات الاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني (البعد الاقتصادي).
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين عينة الذكور وعينة الإناث على البعد الثالث من مقياس مؤشرات الاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني (البعد الثقافي) لصالح عينة الذكور.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين عينة الذكور وعينة الإناث على البعد الرابع من مقياس مؤشرات الاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني (البعد البيئي الصحي) لصالح عينة الإناث.

ويمكن تفسير الفروق بين الذكور والإناث في البعد الثالث (الثقافي) والرابع (البيئي الصحي) بأن الذكور هم الأكثر شعورا بالأنشطة الثقافية التي تقدمها المؤسسات الأهلية في مجتمع البحث، في حين أن الإناث أكثر دراية وشعورا بالخدمات التي تقدمها الجمعية في المجال الطبي على وجه الخصوص (تطعيمات الأطفال والأمهات).

٢- التباين بين المستويات التعليمية لأفراد عينة البحث على أبعاد مقياس مؤشرات الاستدامة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني

جدول رقم (١٠) يوضح التباين بين فئات العينة حسب المستويات التعليمية على أبعاد مقياس مؤشرات الاستدامة لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني

ابعاد المقياس		مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة ف	المستويات التعليمية	العدد	المتوسط الحسابي
الاجتماعي	بين المجموعات	٦٥,٢٦٦	٣٢,٦٣٣	٢	٣,٣١٦	دون المتوسط	٦٥	٣٠,٨٠٠٠
	داخل المجموعات	٣٢٠٧,٩٩٩	٩,٨٤٠	٣٢٦		متوسط	١١٠	٣١,٢٨١٠
	المجموع	٣٢٧٣,٢٦٤	-	٣٢٨		جامعي فأعلي	٧٥	٣١,٩١٥٣
الاقتصادي	بين المجموعات	٢٢,٩٠١	١١,٤٥٠	٢	١,٨٦٧	دون المتوسط	٦٥	٢٢,٢٣٣٣
	داخل المجموعات	١٩٩٨,٨٧٤	٦,١٣٢	٣٢٦		متوسط	١١٠	٢٢,٢٨٩٣
	المجموع	٢٠٢١,٧٧٥	-	٣٢٨		جامعي فأعلي	٧٥	٢٢,٨١٣٦
الثقافي	بين المجموعات	١٤,٥٤١	٧,٢٧٠	٢	٢,٦٥٥	دون المتوسط	٦٥	١٣,٤٠٠٠
	داخل المجموعات	٨٩٢,٧٧٩	٢,٧٣٩	٣٢٦		متوسط	١١٠	١٣,٢٢٣١
	المجموع	٩٠٧,٣١٩	-	٣٢٨		جامعي فأعلي	٧٥	١٣,٧١١٩
البيئي/ الصحي	بين المجموعات	٤٠,٢٣٤	٢٠,١١٧	٢	٦,٨٠٩**	دون المتوسط	٦٥	١٣,١٣٣٣
	داخل المجموعات	٩٦٣,١٢٢	٢,٩٥٤	٣٢٦		متوسط	١١٠	١٢,٨٥٩٥
	المجموع	١٠٠٣,٣٥٦	-	٣٢٨		جامعي فأعلي	٧٥	١٣,٦٦٩٥

** دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١ * دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥

توضح بيانات الجدول السابق وباستخدام الاختبار الاحصائي تحليل التباين احادي الاتجاه أنه لا يوجد تبيان بين فئات العينة المستويات التعليمية (دون المتوسط, متوسط , جامعي فأعلى) على الأبعاد الأربعة لمقياس مؤشرات الاستدامة لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني. حيث جاءت جميع قيم (ف) غير دالة إحصائيا. وهو ما يعني أن ثمة اتفاق بين كافة مجموعات العينة الفرعية الأربعة تقديرات لأدوار مؤسسات المجتمع المدني في أنشطة التنمية المستدامة. وهو ما يعطي دلالة وثقة في جملة النتائج التي خلصت إليها الدراسة الحالية.

مناقشة النتائج

النتائج الخاصة بالسؤال الأول: مؤشرات الاستدامة في الأنشطة الاجتماعية.

خلصت الدراسة الميدانية إلى أن المتوسط العام لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني في مجال المجال الاجتماعي جاء منخفضة حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (٢,٣٩) ومن هنا يمكن للباحثة القول بأن أنشطة مؤسسات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي لا ترقى إلى ما يتوقعه الكثيرون من تلك المؤسسات.

وثمة عدد من الملاحظات يمكن رصدها على تلك النتيجة، الملاحظة الأولى أن اثنين من المؤشرات التي حصلت على وزن متوسط ذات صلة بالمرأة، وهو أمر في منتهى الأهمية إذ أن العمل التنموي بوجه عام لا يمكن أن يستقيم بدون تعزيز أدوار المرأة ومكانتها في المجتمع.

إن واحدة من أهم المعضلات التي تواجه العمل التنموي في المجتمع المصري بوجه عام تتعلق بوضع المرأة في المجتمع، فالدراسات والبحوث تؤكد أن المرأة في المجتمع المصري ما زالت تعاني من كثير من المشكلات التي تعوق من قدراتها علي المشاركة التنموية، ومن ثم فإن تعزيز مكانة المرأة وتقديم المساعدات لها أمر من شأنها أن يزيد من قدرتها على العمل والمشاركة في الجهود التنموية.

فضلا عن ذلك فإن تحقيق الاستدامة التنموية في المجتمع أمر يتأتى في جانب كبير منه بواسطة العمل على تعزيز قدرات المرأة في الوقت الراهن، وهذا الأمر يتحقق من خلال الدعم الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني للنساء وفي كافة صوره, سواء كانت الصورة عبر دعم الفتيات الفقيرات في الزواج، أو القيام بأنشطة من شأنها تدعيم وتمكين المرأة في المجتمع.

الملاحظة الثانية وهي الأكثر أهمية من وجهة نظر الباحثة هي حصول عدد كبير من المؤشرات (سبعة مؤشرات) على وزن منخفض ومنخفض للغاية، وهو ما يعني أن أدوار مؤسسات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي في الوقت

الراهن تفتقر القوة التي يمكن من خلالها القول بأن تلك الجمعيات تعمل على تحقيق الاستدامة الاجتماعية للمجتمع.

ويقودنا هذا الوضع إلى طرح العديد من التساؤلات حول الأسباب التي تحد من قدرات تلك المؤسسات على ممارسة أنشطة تصب في مجال التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي، والإجابة على تلك التساؤلات تحيلنا للرجوع للدراسات السابقة في مجال انشطة المجتمع المدني، والتي أوضحت أن عمل مؤسسات هذا القطاع يواجه بالعديد من العراقيل والصعوبات التي تحد من فعاليته وقدرته على تحقيق الأهداف المأمولة منه. من تلك الدراسات دراسة نبيلة حمزة[٥٧] ودراسة نجوي سمك وآخرون[٥٨] ودراسة منير خوري[٥٩].

ومن هنا يمكن القول بأن تدني قدرة مؤسسات المجتمع المدني على تحقيق الاستدامة التنموية في الانشطة ذات الطابع الاجتماعي مسألة تتطلب اعادة النظر إلى الشروط والسياقات الاجتماعية والقانونية التي تعمل في ظلها تلك المؤسسات، فإذا كان سقف التوقعات من أنشطة تلك المؤسسات هو سقف عالي والآمال المعقودة علها آمال كبيرة، فمن الضروري البدء ومن الآن في اعادة النظر في السياقات المختلفة التي تعمل من خلالها تلك المؤسسات.

فواقع الأمر بالنسبة للمجتمع المدني يقول بأن المجتمع المدني يعمل في ظل شبكة معقدة من القوانين، هي امتداد للاطار الروتيني الذي يميز عمل قطاع كبير من مؤسسات الدولة في مصر، لا بد من الانتباه أنه قد آن الأوان لخلق حالة من المرونة في التعامل مع قضايا المجمع المدني، والعمل على فك الكثير من القيود التي تحاصر مؤسسات هذا المجتمع في عملها.

النتائج الخاصة بالسؤال الثاني: مؤشرات الاستدامة في الأنشطة الاقتصادية.

خلصت الدراسة إلى أن المتوسط العام لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني في مجال المجال الاقتصادي جاء منخفضة حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (٢,٣٥)

حيث أظهرت النتائج الميدانية أنه من بين المؤشرات الاقتصادية الاحدى عشر هناك ثلاث مؤشرات فقط حصلت على وزن متوسط، في حين حصلت باقي المؤشرات على وزن منخفض للغاية أو منخفض.

والملاحظة المهمة التي يمكن رصدها على النتيجة السابقة هو الضعف الذي تعاني منها مؤشرات الاستدامة في المجال الاقتصادي، فإذا ما أخذنا في الاعتبار_ وكما أشارت الباحثة في التمهيد السابق_ أن المكون الاقتصادي في العملية التنموية يعد حجر الزاوية في العمل التنموي على وجه العموم، فإن الأوزان التي حصلت عليها مؤشرات الاستدامة في الانشطة الاقتصادية لمؤسسات المجتمع المدني تؤكد على أن هذا القطاع يعاني من ضعف شديد لا يتناسب مطلقا مع الاعتقاد السائد حول الدور الاقتصادي لمؤسسات المجتمع المدني ومع توقعات الباحثة على المستوى الشخصي.

لقد رصدت النتائج الميدانية تدني شديد في سبعة مؤشرات من المؤشرات التي تضمنهم مقياس الدراسة، وهو ما يعني أن ٦٣,٦٪ من إجمالي المؤشرات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية لم تحقق المستوى المطلوب منها ومن ثم جاء دور المؤسسات فيها على غير المأمول والمتوقع.

والملاحظة الثانية التي تكشف عنها البيانات السابقة أن المؤشرات التي حصلت على وزن متوسط يمكن النظر إليها على أنها تمثل أدوارا تقليدية لمؤسسات المجتمع المدني، أما المؤشرات التي تحيل إلى أدوار غير نمطية يمكن أن تحدث فارقا اقتصاديا بالنسبة لمجتمع البحث فلم تحظي بوزن مقبول من تلك المؤشرات: المشاركة في مشروعات البنية الأساسية، المشاركة في صيانة مشروعات النفع العام، تأهيل حديثي التخرج لسوق العمل، المنح والقروض الصغيرة، الانشطة التي تصب في مجال مكافحة الفقر. لقد جاءت أوزان تلك المؤشرات من الضعف الذي يمكن معه القول بأن مؤسسات المجتمع المدني لا تمارس دورا فاعلا في تحقيق التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي.

وحقيقة يمكن فهم النتيجة السابقة في ضوء عدد من الاعتبارات، جميعها تصب في الجوانب الاقتصادية التي تؤطر عمل تلك المؤسسات، الاعتبار الأول يتعلق بالموارد المالية لمؤسسات المجتمع المدني، فمن المعروف ان تلك المؤسسات تعتمد في جانب كبير من عملها على التبرعات التي تحصل عليها من المجتمع المحلي، وهذا بالقطع مورد متغير ولا يمكن التعويل عليه في عمل خطط اقتصادية طويلة المدى لتلك المؤسسات، كما يجعلها غير قادرة في كثير من الأحيان على تنفيذ الكثير من الانشطة ذات الطابع الاقتصادي.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار أيضا أن مسألة التمويل تعد من أكثر المسائل حساسية بالنسبة لعمل مؤسسات المجتمع المدني، أخذا في الاعتبار موقف الدولة من تلك العملية، خاصة عملية التمويل الخارجي، والذي ترفضه الدولة في مصر رفضا قاطعا، مضيعة على المجتمع المدني مصدرا مهما من مصادر التمويل، بحجة أن التمويل الخارجي يثير الكثير من المشاكل التي تتعلق بالأمن الوطني.

من ناحية أخرى يمكن فهم الضعف الذي تتسم به انشطة الاستدامة الاقتصادية لمؤسسات المجتمع المدني في ضوء ما تحصل عليه تلك المؤسسات من دعم من قبل الدولة، فواقع الأمر يقول بأن مؤسسات المجتمع المدني لا تحصل على أي دعم مادي من قبل الدولة، ومن ثم فإن عمل تلك المؤسسات كما سلف القول يتوقف على مصادر التمويل القائمة على التبرعات المحلية، وهو أمر لا يمكن التعويل عليه كثير خاصة في المؤسسات العاملة في مجتمعات محلية صغيرة، صحيح أن هناك بعض المؤسسات الكبيرة التي تحصل على الملايين من اموال التبرعات وهو الأمر الذي يمكنها من القيام بالكثير من المشروعات والانشطة الاقتصادية، إلا أن عدد تلك المؤسسات قليل ولا يمكن اعتباره مؤشرا عاما على انشطة المجتمع المدني ذات الطابع الاقتصادي.

النتائج الخاصة بالسؤال الثالث: مؤشرات الاستدامة في الأنشطة الثقافية.

خلصت الدراسة إلى أن المتوسط العام لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني في مجال المجال الاقتصادي جاء متوسط حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (٢,٧٩)،

فمن بين المؤشرات الإحدى عشر هناك أربعة مؤشرات حصلت على وزن مرتفع، فضلا عن ذلك هناك مؤشرين حصلا على وزن متوسط.

وبمقارنة المتوسط العام للمؤشرات الثقافية نجدها قد حصلت على وزن مرتفع نسبيا مقارنة بالمؤشرات السابقة الاجتماعية والاقتصادية. وربما يعود ذلك في تقدير الباحثة إلى أن العمل الثقافي يحظى بشهرة وانتشار أوسع من الأنشطة الأخرى التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني، فلربما لا يستفيد من البرامج الاجتماعية أو الاقتصادية إلا عدد قليل من ذوي الحاجات المرتبطة بتلك الخدمات مثل كفالة الأيتام والأرامل والمطلقات وباقي صور الانشطة الاجتماعية والاقتصادية، أما العمل الثقافي فجماهيره واسعة مقارنة بالنشاط الاجتماعي أو الاقتصادي.

والحقيقة أن نشاط مؤسسات المجتمع المدني في المجال الثقافي من الأمور المهمة للغاية والتي لم تركز عليها الدراسات السابقة كثيرا، وتنبع أهمية هذا المجال في الوقت الراهن في ظل التحديات التي يعيشها المجتمع المصري بعد ثورة يناير ويوليو الأخيرتين، فمع الاعتراف بأهمية الأدوار الاجتماعية والاقتصادية في المجال التنموي لعمل مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن العمل الثقافي لا يقل أهمية عن نظيره الاجتماعي والاقتصادي، وذلك لحساسية الظروف والأوضاع التي يمر بها المجتمع في الوقت الراهن.

المتابع للأحداث وما يجري على الساحة المجتمعية يدرك جيدا أن مصر تتعرض لمؤامرة مركبة تقودها أطراف في الداخل والخارج، وتعد حرب الإشاعات ومحاولا تزييف الوعي جزء مهم من تلك المؤامرة، فمع اتساع نطاق تأثير الفضائيات ودخول مواقع التواصل الاجتماعي حلبة التأثير الإعلامي على نطاق واسع، أصبح من المهم أن تحدث حركة ثقافية واسعة النطاق، حركة لا نكتفي فيها بأدوار مؤسسات الدولة الرسمية، بل تدخل فيها أيضا مؤسسات المجتمع المدني لعدد من الأسباب، لعل من أهمها التراجع الملحوظ لمؤسسات الدولة في المجال الثقافي العام، فمؤسسات الدولة الرسمية وفي مقدمتها الجهاز الإعلامي للدولة ووزارة الثقافة منشغلة حقيقة الأمر

بقضايا بعيدة كل البعد عما يهم المواطن المصري وهمومه الراهنة، فضلا عن ذلك ثمة توجس وعدم اطمئنان وثقة في قنوات الدولة الرسمية، وانا هنا أكتب ملاحظاتي كباحثة اجتماعية ومواطنة من أبناء هذا المجتمع.

ثمة التفاف ملاحظ حول المؤسسات غير الرسمية العاملة في مجال الثقافة، ولعل تصاعد نجم الكثير من المنتديات الثقافية الخاصة في السنوات الأخيرة خير دليل على أهمية المجتمع المدني في النشاط الثقافي، فساقية عبد المنعم الصاوي وغيرها من المؤسسات ذات الطابع الخاص أصبحت الآن تمارس دورا مهما في الحياة الثقافية في المجتمع المصري، من المتوقع أن تزيد أهمية تلك الأدوار ومن ثم يزداد سقف التوقع من تلك المؤسسات خلال السنوات الأخيرة.

النتائج الخاصة بالسؤال الرابع: مؤشرات الاستدامة في الأنشطة البيئية والصحية.

خلصت الدراسة إلى أن المتوسط العام لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني في مجال المجال الاقتصادي جاء متوسط حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (٢,٧٧)، ومن بين المؤشرات الإحدى عشر هناك مؤشرين حصلا على وزن مرتفع للغاية، وهناك أربعة مؤشرات حصلوا على وزن متوسط.

ومن ثم يمكن القول بأن المجال البيئي والصحي حظي بأكبر عدد من المؤشرات الفاعلة حسب الوسط الحسابي المرجح الذي اعتمدت عليه الباحثة، وبتفحص المؤشرات السابقة نجد انه ثلاثة مؤشرات من بين المؤشرات الخمسة التي حصلت على وزن مرتفع للغاية ومرتفع جاءت ضمن مؤشرات المجال الطبي، وربما يعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها: إن النشاط الطبي يعد أحد أهم الأنشطة التي تهتم بها مؤسسات المجتمع المدني خاصة في الأحياء الشعبية، فقلما تجد مؤسسة أهلية إلا وألحق بها مستوصف طبي يقدم خدمات متنوعة للمستفيدين من خدمات تلك المؤسسة، فضلا عن ذلك فإن خطط وزارة الصحة في تنفيذ البرامج الخاصة بالتطعيم _سواء تطعيمات الاطفال أو الأمهات_ تدرج المؤسسات الأهلية ضمن آليات تنفيذ حملاتها، ولذلك نجد أن غالبية الجمعيات والمؤسسات الأهلية

تشارك في تنفيذ خطط وزارة الصحة الخاصة بحملات التطعيم على اختلافها.

أما الأنشطة الخاصة بالبيئة فمن البيانات السابقة يتضح لنا أن ثمة مؤشر وحيد حصل على تقدير متوسط، وحصلت باقي المؤشرات على أوزان منخفضة ومنخفضة للغاية، وهو ما يعني أن مؤشرات الاستدامة التنموية المتعلقة بالبيئة تعاني من تدني شديد بالنسبة لمجتمع البحث، وهو الأمر الذي يطرح العديد من الاسئلة حول الأسباب المسئولة عن تدني تلك المؤشرات؟

بالرجوع إلى المؤشرات الواردة في الجدول رقم (٧) والتي حصلت على وزن منخفض ومنخفض للغاية يتضح لنا أن مؤشرين من تلك المؤشرات ذات صلة بالدور التثقيفي للمؤسسات الأهلية، وهما مؤشر توعية المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة ومؤشر الحفاظ على المياه، وربما يعود تدني دور تلك المؤسسات في هذا الجانب التثقيفي إلى أن قضايا البيئة لا تحظي باهتمام جماهيري على المستوى المجتمعي، ومن ثم من الطبيعي ألا تجد تلك القضايا الاهتمام الكافي من قبل منظمات المجتمع المدني، هذا على الرغم من أهميتها.

أما عن تراجع باقي المؤشرات (السابع، التاسع, الحادي عشر) فيعود ذلك إلى أن تنفيذ تلك الأنشطة يتطلب دعم مالي من الصعب توفيره بالنظر إلى المسئوليات والمهام التي يتطلبها تنفيذ هذه المؤشرات، فسواء تعلق الأمر بالمساهمة في التخلص الآمن من القمامة أو التصدي للمشروعات الضارة للبيئة أو المساهمة في مشروعات إعادة التدوير، فإن كل تلك الأنشطة تتطلب رؤوس أموال ضخمة بالقطع يصعب توفرها في ظل الموارد المالية المحدودة لمؤسسات المجتمع المدني في مجتمع البحث.

التوصيات:

١. ضرورة إعادة النظر في اللوائح والقوانين التي تنظم عمل مؤسسات المجتمع المدني خاصة تلك اللوائح الخاصة بالتمويل ومصادر الدعم، فعمل تلك المؤسسات وقدرتها على تحقيق أهدافها قائم بالدرجة الأولى على مقدراتها المالية، والتي تعاني من ضعف شديد في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الدولة.

٢. ضرورة عمل خطة قومية لنشر ثقافة المجتمع المدني والتنبيه على أهمية الأدوار المتعددة التي تقوم مؤسسات هذا المجتمع, من حيث كونها القطاع الثالث الذي يدعم أوجه القصور التي تشوب خدمات أجهزة الدولة الرسمية، على أن تشترك في تنفيذ تلك الخطة عدد من الوزارات والأجهزة المعنية مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة البحث العلمي ووزارة الإعلام.

٣. ضرورة أن تأخذ خطط العمل في عدد من الوزارات _ مثل التموين وهيئة الشؤون الاجتماعية والتأمينات ووزارة القوى العاملة والبيئة والصحة_ ما يمكن أن تؤدي إليه المشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني من نتائج في خدمة المجتمع والعمل على إنجاز مستوى عالي من مؤشرات الاستدامة التنموية، نظرا لقدرة تلك المؤسسات على التواصل المباشر مع الجماهير وإيصال الكثير من الخدمات إلى مستحقيها بدرجة تفوق أجهزة تلك الوزارات.

٤. يجب أن يضع العاملين بمؤسسات المجتمع المدني نصب أعينهم وضمن مخططات العمل بتلك المؤسسات الأهداف التنموية طويلة الأجل التي تندرج تحت مسمي التنمية المستدامة، فالأهداف الآنية قصيرة الأجل التي تشمل غالبية أنشطة تلك المؤسسات لا يمكن أن تضمن تحقيق نتائج جيدة في مجال التنمية المستدامة.

٥. ضرورة تطوير البرامج والسياسات الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني لتوسيع دائرة انشطتها وتفعيل الكثير من الأدوار التي يمكن أن تقوم بها في مجال التنمية المستدامة، خاصة في المجتمعات المحلية التي هي الأكثر احتياجات لأدوار وانشطة تلك المؤسسات في المجال التنموي بوجه عام ومجال التنمية المستدامة على وجه الخصوص.

هوامش البحث

1. - European Research Area (2013). The Role and Structure of Civil Society Organizations in National and Global Governance Evolution and outlook between now and 2030. Challenges for Europe in the world in 2030 .Project no. SSH-CT-2009-244565 . Collaborative Project.
2. - World Economic Forum (2013). The Future Role of Civil Society. In collaboration with KPMG International.
3. - Dania González Couret (2015). Sustainability in Developing and Developed Countries. the Instituto Superior Politécnico José Antonio Echeverria,Havana, Cuba.p.,2.
4. - M. SHAMSUL HAQUE (1999). The Fate of Sustainable Development Under Neo-liberal Regimes in Developing Countries. International Political Science Review (1999), Vol. 20, No. 2, pp.,197–218.
5. - Department of Economic and Social Affairs (2013) World Economic and Social Survey 2013,Sustainable Development Challenges. United Nations. New York.
6. Vicente Paolo (2012). Addressing Sustainable Development in Developing Countries Through Environmental Technology Dissemination and Transfer. WTO CTE Workshop on Environmental Technology Dissemination 12 November,Geneva.p.,2.

٧. شهيدة الباز(١٩٩٧) منظمات الاهلية العربية على مشرف الحادي والعشرون , لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الاهلية العربية , انترناشيونال برس , القاهرة , ص١٥ .

8. Fisher , Dana R. and Green (2004). Understanding Disenfranchisement: Civil Society and Developing Countries' Influence and Participation in Global Governance for Sustainable Development. the Massachusetts Institute of Technology, Global Environmental Politics 4:3, p.,3 ,
9. United Nations (2013). World Economic and Social Survey 2013.Sustainable Development Challenges. United Nations publication.
10. International Policy Centre for Inclusive Growth (2011). Civil Society and Knowledge Community: Dialogues around Institutional Framework for Sustainable Development (IFSD). UN.
11. Hamdy Abdel Rahman Hassan (2009). The State and civil society in Africa: A North African Perspective. African Journal of Political Science and International Relations Vol. 3 (2), pp. 066-076
12. Franz Nuscheler (2003). Civil –Society actors: A Democratic Corrective for International Organization?. Friedrich-Ebert-Stiftung Department for Development Policy.p, 2.

13. Grant Masterson (2007). DEFINING CIVIL SOCIETY IN THE CONTEXT OF THE AFRICAN PEER REVIEW MECHANISM. Promoting Credible Elections and Democratic Governance in Africa.p.,8.

14. Carr, D.L and Norman, Emma s. (2008). Global civil society? The Johannesburg World Summit on Sustainable Development. Geoforum 39. Pp., 358–371

١٥. برهان غليون(١٩٩٢) بناء المجتمع المدني العربي , العوامل الداخلية والخارجية , المستقبل العربي , السنة الرابعة عشر , مجلد٤, عدد١٥٨ .

16. G .Osipov (1969) Sociology . problems of theory and method , progress publishers , Moscow , 1969, pp 15 - 17

١٧. اماني قنديل (٢٠٠٠) المجتمع المدني في مصر في مطلع الفية جديدة , مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, القاهرة, ص ص١٠٣, ١٠٤

١٨. سعد الدين ابراهيم (١٩٩٢) المجتمع المدني والمجتمع الديمقراطي في الوطن العربي , القاهرة , مركز بن خلدون للدراسات الانمائية, ص ص١٢ ,١٣

١٩. على زيد الزغبي (٢٠٠٧) واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله , الكويت , مجلة العلوم الاجتماعية , جامعة الكويت العدد (١) المجلد ٣٥ ,

٢٠. عزمي بشارة (١٩٩٨) المجتمع المدني . دراسة نقدية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت, ص ٢١٤

٢١. سعد الدين إبراهيم , المجتمع المدني والمجتمع الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق, ص ١٣

٢٢. عزمي بشارة , مرجع سابق , ص ١٧٩

23. Manar m.Wafa (1991) « regional non governmental organizations and human rights in the Arab world mathesis , Cairo : American university in Cairo .

24. United Nations Development Programme “UNDP: (2006). UNDP and Civil Society Organizations A Toolkit for Strengthening . Partnerships . American Printing International, New York.

٢٥. زينب عبدالعظيم , الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في دور المنظمات الحكومية في ظل العولمة التجربتان الصرية واليابانية , تحرير , نجوى سمك والسيد صدفي عابدين , ب ن , ص ص ٤٧ , ٤٨

26. Gerard Keijzers (2004) Business, Government and Sustainable Development, Routledge, New York, p.,2

٢٧. جورج قرم , التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي , حالة العالم العربي , سلسلة دراسات التنمية البشرية (٦) الأمم المتحدة , اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا , برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , ١٩٩٧ , ص ٣

28. Rachel Emas (2015). Brief for GSDR 2015 The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles. Florida International University.

٢٩. نبيلة حمزة , التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية , حالة البلدان العربية , الأمم المتحدة , سلسلة دراسات التنمية البشرية (رقم ١٢) , ص ٨

30. Portney, E.Kent and Berry M.Jeffrey (2011). Civil Society and Sustainable Cities . Paper prepared for the Princeton Conference on Environmental Politics: Research Frontiers in Comparative and International Environmental Politics, Niehaus Center for Globalization and Governance, Princeton University.p.13

31. United Nations Environment Programme (UNEP). (2013). Embedding the Environment in Sustainable Development Goals. Version 2.

32. Asayehgn Desta(1999) Environmentally Sustainable Economic Development , Praeger , Westport, CT , p.,13

33. Himayatullah Khan (Pakistan), Inayat Ullah Khan (2012). From growth to sustainable development in developing countries: a conceptual framework. Environmental Economics, Volume 3, Issue 1,p.,3.

٣٤. دوجلاس موسشيت , منهاج متكامل للتنمية المستدامة , في دوجلاس موسشيت (محرر) مبادئ التنمية المستدامة , ترجمة بهاء شاهين , الدار الدولية للاستثمارات الثقافية , القاهرة, ٢٠٠٠, ص ١٨

35. Ivan Goodbody (2002) Natural Resource Management for Sustainable Development in the Caribbean, : Canoe Press , Barbados , p., 136

36. W. M. Adams (2001) Green Development: Environment and Sustainability in the Third World , Routledge , London , p., 24

37. GUTC Center (2015). Facilitating Sustainable Development in the Developing World Ensuring that Economic Growth is Inclusive and Environmentally Sustainable, New York.p.,21.

٣٨. انتونى غدنز (٢٠٠٥) علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الرابعة, ص٧٤٥

٣٩. مارشال جوردن (٢٠٠٠) موسوعة علم الاجتماع – ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة – مج١. القاهرة, ص٤٩٢ . .

٤٠. حامد إبراهيم هطل (٢٠٠١) النظام الشامل لتخطيط استعمالات الأراضي بإمارة دبي لتحقيق التنمية المستدامة , معهد التخطيط القومي, القاهرة , نوفمبر, ص ٢

٤١. أحمد منير سليمان (١٩٩٦) الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية , دار الراتب الجامعية , بيروت , ص ص ١٦٧ - ١٦٨

٤٢. نهي الخطيب (٢٠٠٠) اقتصاديات البيئة والتنمية , أوراق غير دورية , مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , العدد الحادي عشر , أكتوبر, ص ص ١٩٩ – ٢١١.

43. Madhavi Joshi, Shailaja Ravindranath, Gopal Kumar Jain and Keren Nazareth (2007). Centre for Environment Education. Sustainable Development: An Introduction. ISBN: 978-81-89587-22-5.

44. Organization for Economic Cooperation and Development (1998) orgname , Towards Sustainable Development: Environmental Indicators , Paris , p., 13

٤٥. مها محمد كمال شفيع (٢٠٠٠) المنظمات غير الحكومية ومشاركة المرأة في بعض مجالات الانتاج الريفي , دراسة انتروبولوجية في الاردن , ٢٠٠٠ م.

٤٦. نهاد محمد كمال يحي محمد (٢٠٠٠) دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري , دراسة ميدانية وتحليلية للفترة من ١٩٧٠ م, ١٩٩٥م, دكتوراه , قسم علم الاجتماع , كلية الآداب , جامعة عين شمس.

٤٧. زينب صالح الأشوح(٢٠٠٠) دور المنظمات الاجتماعية الأهلية في مجالات التنمية البشرية في مصر «دراسة تطبيقية على مؤسسة المدينة المنورة الخيرية للبر والخدمات الاجتماعية»، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة الرابعة، العدد الحادي عشر، ص ص ١١ – ٦٨.

٤٨. نجوى سمك وآخرون(٢٠٠٢) دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة «الخبرتان المصرية واليابانية»، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص ٥ – ٣٩.

٤٩. سعاد إبراهيم وآخرون(٢٠٠٢) المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي دراسة ميدانية على السودان، مركز البحوث العربية، القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، ص ص ٣٠٧ – ٣٣٤.

٥٠. منير خوري(٢٠٠٢) دراسات حالة لدور المنظمات الأهلية في التنمية الريفية في لبنان، دار الثقافة، القاهرة، ص ص ٥١ ــ ٨٩.

٥١. كريم أبو حلاوة(٢٠٠٤) أهمية المنظمات الأهلية العربية في التنمية، إسلام أون لاين نت، ٢٠٠٤، ص٢٥.

٥٢. - أماني قنديل(٢٠٠٥) دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية، قياس فعالية المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ص ص ١-٢٥

٥٣. ٩٨ ــ اماني قنديل(٢٠٠٦) دراسة تطبيقية على اربعة دول , دور فاعل للجمعيات في مكافحة الفقر (لبنان ـ اليمن ـ مصر ـ المغرب) الشبكة العربية للمنظمات الاهلية , القاهرة .

٥٤. - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (٢٠٠٦) تقرير التنمية البشرية (مؤشرات التنمية البشرية) النسخة العربية.

٥٥. - الأمم المتحدة (٢٠١٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. الوثيقة الختامية (المستقبل الذي نصبو إليه)، النسخة العربية.

(*) لعل من أهم المصادر التي استفادت منها الباحثة في بناء المقياس:

- الأمم المتحدة (٢٠١٢) وثيقة المستقبل الذي نصبو إليه الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) (٢٠١٣) مؤشرات التنمية المستدامة في الوطن العربي.

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (٢٠٠٦) مؤشرات التنمية البشرية.

- وزارة التخطيط (٢٠١٣) مؤشرات التنمية المستدامة في قطر.

- إدارة الجمعيات بمديرية الشؤون الاجتماعية بمحافظة المنوفية، الكتيب الإحصائي ٢٠١٦.

- نبيلة حمز, ٢٠٠٥، مرجع سابق.

- نجوى سمك وآخرون، ٢٠٠٢، مرجع سابق.

- منير خوري، ٢٠٠٢، مرجع سابق.

قائمة المراجع:

- أحمد منير سليمان (١٩٩٦) الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية , دار الراتب الجامعية , بيروت .
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (٢٠٠٦) تقرير التنمية البشرية (مؤشرات التنمية البشرية) النسخة العربية.
- إدارة الجمعيات بمديرية الشؤون الاجتماعية بمحافظة المنوفية، الكتيب الاحصائي، ٢٠١٦.
- الأمم المتحدة (٢٠١٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. الوثيقة الختامية (المستقبل الذي نصبو إليه)، النسخة العربية.
- اماني قنديل (٢٠٠٠) المجتمع المدني في مصر في مطلع الفية جديدة , مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية , القاهرة.
- انتونى غدنز (٢٠٠٥) علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الرابعة , ٢٠٠٥.
- أماني قنديل: دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية، قياس فعالية المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة.
- اماني قنديل (٢٠٠٦) دراسة تطبيقية على اربعة دول , دور فاعل للجمعيات في مكافحة الفقر (لبنان ـ اليمن ـ مصر ـ المغرب) الشبكة العربية للمنظمات الاهلية , القاهرة.
- برهان غليون(١٩٩٢) بناء المجتمع المدني العربي , العوامل الداخلية والخارجية , المستقبل العربي , السنة الرابعة عشر , مجلد٤, عدد١٥٨.
- جورج قرم (١٩٩٧) التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي , حالة العالم العربي , سلسلة دراسات التنمية البشرية (٦) الأمم المتحدة , اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا , برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
- حامد إبراهيم هطل (٢٠٠١) النظام الشامل لتخطيط استعمالات الأراضي بإمارة دبي لتحقيق التنمية المستدامة , معهد التخطيط القومي , القاهرة , نوفمبر.
- دوجلاس موسشيت (٢٠٠٠) منهاج متكامل للتنمية المستدامة، في دوجلاس موسشيت (محرر) مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.
- زينب صالح الأشوح (٢٠٠٠) دور المنظمات الاجتماعية الأهلية في مجالات التنمية البشرية في مصر "دراسة تطبيقية على مؤسسة المدينة المنورة الخيرية للبر والخدمات الاجتماعية"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة الرابعة، العدد الحادي عشر.

- زينب عبدالعظيم (ب ت) الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في دور المنظمات الحكومية في ظل العولمة التجربتان الصرية واليابانية , تحرير , نجوى سمك والسيد صدفي عابدين,
- سعد الدين ابراهيم (١٩٩٢) المجتمع المدني والمجتمع الديمقراطي في الوطن العربي , القاهرة , مركز بن خلدون للدراسات الانمائية.
- سعاد إبراهيم وآخرون(٢٠٠٢) المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي دراسة ميدانية على السودان، مركز البحوث العربية، القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات.
- شهيدة الباز(١٩٩٧) منظمات الاهلية العربية على مشرف الحادي والعشرون , لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الاهلية العربية , انترناشيونال برس , القاهرة.
- عزمي بشارة (١٩٩٨) المجتمع المدني . دراسة نقدية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت.
- على زيد الزغبي (٢٠٠٧) واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله , الكويت , مجلة العلوم الاجتماعية , جامعة الكويت العدد (١) المجلد ٣٥ .
- مارشال جوردن(٢٠٠٠) موسوعة علم الاجتماع – ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة – مج١. القاهرة،.
- منير خوري(٢٠٠٢) دراسات حالة لدور المنظمات الأهلية في التنمية الريفية في لبنان، دار الثقافة، القاهرة.
- مها محمد كمال شفيع (٢٠٠٠) المنظمات غير الحكومية ومشاركة المرأة في بعض مجالات الانتاج الريفي , دراسة انثروبولوجية في الاردن.
- نجوى سمك وآخرون(٢٠٠٢) دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة "الخبرتان المصرية واليابانية"، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- نبيلة حمزة (٢٠٠٥) التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية , حالة البلدان العربية , الأمم المتحدة , سلسلة دراسات التنمية البشرية (رقم ١٢).
- نهاد محمد كمال يحي محمد (٢٠٠٠) دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري , دراسة ميدانية وتحليلية للفترة من ١٩٧٠ م, ١٩٩٥م, دكتوراه , قسم علم الاجتماع , كلية الآداب , جامعة عين شمس.
- نهي الخطيب (٢٠٠٠) اقتصاديات البيئة والتنمية , أوراق غير دورية , مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , العدد الحادي عشر , أكتوبر.

- كريم أبو حلاوة (٢٠٠٤) أهمية المنظمات الأهلية العربية في التنمية، إسلام أون لاين نت.
- _____ (٢٠٠٥), كريم أبو حلاوة , إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني , عالم الفكر.
- Asayehgn Desta(1999) Environmentally Sustainable Economic Development , Praeger , Westport, CT.
- Carr, D.L and Norman, Emma s. (2008). Global civil society? The Johannesburg World Summit on Sustainable Development. Geoforum 39.
- Department of Economic and Social Affairs (2013) World Economic and Social Survey 2013,Sustainable Development Challenges. United Nations. New York.
- Dania González Couret (2015). Sustainability in Developing and Developed Countries. the Instituto Superior Politécnico José Antonio Echeverria,Havana, Cuba
- European Research Area (2013). The Role and Structure of Civil Society Organizations in National and Global Governance Evolution and outlook between now and 2030. Challenges for Europe in the world in 2030 .Project no. SSH-CT-2009-244565 . Collaborative Project.
- Fisher , Dana R. and Green (2004). Understanding Disenfranchisement: Civil Society and Developing Countries' Influence and Participation in Global Governance for Sustainable Development. the Massachusetts Institute of Technology, Global Environmental Politics 4:3.
- Franz Nuscheler (2003). Civil –Society actors: A Democratic Corrective for International Organization?. Friedrich-Ebert-Stiftung Department for Development Policy.
- GUTC Center (2015). Facilitating Sustainable Development in the Developing World Ensuring that Economic Growth is Inclusive and Environmentally Sustainable, New York.
- G .Osipov (1969) Sociology . problems of theory and method , progress publishers , Moscow .
- Gerard Keijzers (2004) Business, Government and Sustainable Development , Routledge, New York.
- Grant Masterson (2007). DEFINING CIVIL SOCIETY IN THE CONTEXT OF THE AFRICAN PEER REVIEW MECHANISM. Promoting Credible Elections and Democratic Governance in Africa.

- Hamdy Abdel Rahman Hassan (2009). The State and civil society in Africa: A North African Perspective. African Journal of Political Science and International Relations Vol. 3 (2).

- Himayatullah Khan (Pakistan), Inayat Ullah Khan (2012). From growth to sustainable development in developing countries: a conceptual framework. Environmental Economics, Volume 3, Issue 1

-International Policy Centre for Inclusive Growth (2011). Civil Society and Knowledge Community: Dialogues around Institutional Framework for Sustainable Development (IFSD). UN.

- Ivan Goodbody (2002) Natural Resource Management for Sustainable Development in the Caribbean, : Canoe Press , Barbados.

- Manar m.Wafa (1991) regional non governmental organizations and human rights in the Arab world mathesis . Cairo : American university in Cairo .

- Madhavi Joshi, Shailaja Ravindranath, Gopal Kumar Jain and Keren Nazareth (2007). Centre for Environment Education. Sustainable Development: An Introduction. ISBN: 978-81-89587-22-5.

- Organization for Economic Cooperation and Development (1998) orgname , Towards Sustainable Development: Environmental Indicators , Paris.

- Portney, E.Kent and Berry M.Jeffrey (2011). Civil Society and Sustainable Cities . Paper prepared for the Princeton Conference on Environmental Politics: Research Frontiers in Comparative and International Environmental Politics, Niehaus Center for Globalization and Governance, Princeton University.

- Rachel Emas (2015). Brief for GSDR 2015 The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles. Florida International University.

- United Nations Development Programme “UNDP: (2006). UNDP and Civil Society Organizations A Toolkit for Strengthening . Partnerships . American Printing International, New York.

- United Nations Environment Programme (UNEP). (2013). Embedding the Environment in Sustainable Development Goals. Version 2.

- United Nations (2013). World Economic and Social Survey 2013.Sustainable Development Challenges. United Nations publication.

- Vicente Paolo (2012). Addressing Sustainable Development in Developing Countries Through Environmental Technology Dissemination and Transfer. WTO CTE Workshop on Environmental Technology Dissemination 12 November,Geneva.
- World Economic Forum (2013). The Future Role of Civil Society. In collaboration with KPMG International.
- W. M. Adams (2001) Green Development: Environment and Sustainability in the Third World , Routledge , London.